ZOR 1979982

March 2000. Issue No. 206
العدد ٢٠٦، مارس ٢٠٠٠م، ذو القعدة/ذو الحجة ١٤٢٠ هـ
Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WCIN 3XX

بسم الله الرّحمن الرحيم

# صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

**فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون**

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

## صراع سياسي مفتوح في العواصم التي التجأ اليها المبعدون قسرا

ربما تكون الاوضاع السياسية في البحرين اقل اضطرابا على السطح في الوقت الحاضر، ولكن ما دامت اسباب التوتر قائمة فلن يهدأ الوضع بشكل كامل. والواضح للمراقبين ان الحكومة استعملت اسلوب القوة كخيار اول لقمع الاضطرابات الشعبية التي صاحبت المطالب الدستورية، وهو خيار لا يمكن ان يشكل حلا دائما، بل ان الامعان في ممارسته يخلق ارضية جديدة لاضطرابات اخرى لاحقا. وكلمات الامير التي اطلقها في بداية عهده لا تكفي لاقناع المواطنين بان الوضع قد تغير، خصوصا مع استمرار جهاز التعذيب في ممارساته وارهابه ضد المواطنين واصرار رئيس الوزراء على احداث تغيير جوهري في التوازن السكاني والثقافي والديني. المواطنون يدركون ذلك، ويشعرون انه امعان في اذلالهم ومحاولة رخيصة لاحباط مطالبهم. ويدركون ايضا ان هناك استغفالا لهم من قبل السلطة السياسية واستضعافا، وهو امر يكرس في نفوسهم شعورا بضرورة اعادة تنظيم الصفوف لمعركة نضالية جديدة في المستقبل غير البعيد. ويراهن النظام على ان تلك الاساليب قد تؤدي الى فصل بين ابناء البحرين في الداخل والخارج، وان ذلك سوف يجعل النشاط الاعلامي والسياسي في اوساط المنفيين غير ذي شأن على الصعيد الداخلي. كما يظن رموز النظام ان بضع كلمات رنانة واجراءات محدودة من قبل الامير تكفي لرش الماء على نار الثورة المستعرة في نفوس المواطنين.

لذلك كله بودنا ان نوضح حقائق مهمة تشكل اساس تحركنا في الداخل والخارج. ومن هذه الحقائق انه ما دام هناك ظلم ومظلومون فسوف يبقى الظالم مستهدفا في القلوب وعلى الالسنة وبالايدي. وهناك اليوم ظلم لا يطاق على كافة الاصعدة في بلادنا، ومن اجلى مظاهره التمييز بين ابناء الشعب الواحد على اساس الولاء للنظام وعلى اساس الانتماء العرقي والديني. ومن مظاهره ايضا غياب حكم القانون بشكل مطلق وفرض حكم فردي استبدادي يمثله رئيس الوزراء الذي يطالب الجميع برحيله في أسرع وقت ممكن. كما ان من مظاهر هذا الظلم استمرار انتهاك حقوق الانسان بشكل روتيني وذلك عبر الاعتقال التعسفي والتعذيب ومصادرة الحريات كافة والابعاد القسري للمواطنين. اما الاصرار على منع ابناء البلاد من العودة من منافيهم فهو دليل آخر على الظلم السلطوي الغاشم. في اطار هذه الحقائق فهل يتوقع احد من ابناء البحرين، سواء الذين سجنوا منهم وعُذبوا، ام الذين أبعدوا عن البلاد قسرا، ان يسكتوا على ذلك الظلم؟ ومن هنا نقول ان الاصوات المعارضة للسلطة في الخارج شجاعة وقوية ومصممة على نيل الحقوق الشعبية كاملة. فما دام هؤلاء مبعدين عن اوطانهم ظلما وجورا فلن يستطيع جهاز تعذيب النظام قادرا على احتواء القضية. فهؤلاء سيظلون اصواتا اعلامية مدوية في الخارج ضد النظام وجهاز تعذيبه. فسوف يحملون القضية الى كافة انحاء العالم، ويخاطبون كل جهة حقوقية وسياسية دولية، ويطوفون البحار والصحاري من اجل ايصال قضيتهم. وهي قضية عادلة في نظر المتحضرين من ابناء هذه الارض. فاذا كانت اساليب البطش السلطوي قادرة احيانا على طمس الحقائق والاصوات المطالبة بالحرية والحق، فان وجود المبعدين من المواطنين في ارض الله الواسعة وفي بلدان تتمتع بقدر كبير من الحرية والقانون، سوف يبقي شعلة القضية متوهجة في النفوس والقلوب.

وفي غياب اي توجه للاصلاح، تبقى كل ساحات المواجهة مع النظام مفتوحة، بما في ذلك ساحة حقوق الانسان والساحة السياسية والساحة الانسانية. وتتمثل القضية الانسانية في حرمان ابناء البحرين من حق البقاء على ارضهم وحرمانهم من جوازات السفر والتفريق بين افراد العائلة الواحدة بادعاءات واهية. فهذا عربي وذلك فارسي، فاذا كنت من اصل فارسي فليس لك حق في جواز السفر وغير ذلك من الحقوق الاخرى. وحتى من يعتبر «عربيا» يجد نفسه ضحية لمواقفه السياسية فيحرم من كافة حقوقه الانسانية. وبدلا من تطبيق المعايير الانسانية المتعارف عليها لتحديد المواطنة والحقوق، فرض رئيس الوزراء مفهوم «الولاء» له ولعائلته مقياسا لتحديد من يستحق الحقوق ومن لا يستحقها. أليست هذه ردة عن الاسلام والبشرية؟ وبرغم التصريحات التي اطلقت العام الماضي حول الاصلاح والانفتاح فقد بقي الوضع ماساويا كما كان. البعض يقول ان سبب ذلك وجود الصراع بين

---

○ تواصلت الاعتقالات التعسفية والتعذيب خلال الشهر الماضي. واكدت التقارير ان عددا من المواطنين من بينهم اطفال اعتقلوا لاسباب غير معروفة في الوقت الذي استمر فيه المواطنون في التعبير عن مطالبهم العادلة باساليبهم المتحضرة. ومن هذه الاساليب كتابة الشعارات على الحيطان في الكثير من المناطق. ويلجأ المواطنون الى تلك الاساليب بسبب رفض الاعلام الرسمي التطرق الى القضايا السياسية واحتكارها من قبل المحسوبين على النظام. وبرغم الاعتقالات فهناك وعي شعبي شامل بضرورة الاستمرار في الاحتجاج السلمي وافشال المخطط الحكومي الهادف لايهام العالم بانتهاء المشكلة السياسية التي عمرها اكثر من ربع قرن. وخلال احد الاعتداءات من جانب جهاز التعذيب على منطقة اسكان السنابس سمعت طلقات نارية في احدى الليالي، ويبدو انها استهدفت شبابا كانوا يكتبون الشعارات على الحيطان، ولكن لم يُصب احد بأذى. وتسعى الحكومة لمنع اي مظهر للاحتجاج الشعبي وذلك لتستطيع تضليل العالم بعدم وجود حركة احتجاجية في البلاد. ولكن التقارير الدولية والتغطيات الصحافية التي تظهر بين فترة واخرى تظهر فشل جهود الحكومة في محاولاتها اليائسة لاحتواء الوضع.

○ صدرت الشهر الماضي تقارير دولية حول الاعتقالات التعسفية والتعذيب من بينها عدد من التقارير صدر عن المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT. وتطالب هذه التقارير باطلاق سراح المعتقلين وضمان سلامتهم والتوقف عن تعذيبهم. كما نشرت مقالات صحافية في بعض المطبوعات الدولية حول الوضع السياسي السيء. ومن ذلك مقالات نشرتها صحيفة «القدس العربي» اللندنية ومجلة Trends و Impact وغيرها.

○ استمرت المحاكمات الجائرة خلال الشهر الماضي. وقدم الى المحاكمة عدد من المواطنين بتهم ملفقة ترتبط بنشاط بعضهم في مجال المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. ولم يطرأ اي تغيير على اجراءات محكمة امن الدولة السيئة الصيت، حيث عقدت جلساتها بصورة سرية ومنع محامو المتهمين من الالتقاء بهم الا قبيل بدء جلسات المحاكمة، واعتمد القاضي، الذي هو من العائلة الخليفية في أغلب الاحيان، على الاعترافات المسحوبة المحاكمات للامعان في ايذاء المتهمين وسلب حرياتهم. والمتهمون جميعا لم يرتكبوا اي جرم وفق نصوص دستور البلاد، ولكن رئيس الوزراء يعتبر ان المطالبة بالحياة الدستورية «جريمة».

○ في خطوة سلبية جدا رفض الامير استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية تطلب منه موعدا لمقابلته وتسليم العريضة التي وقع عليها ٢٥ الف مواطن. فبعد ان استلم حسن فخرو، مستشار الامير، الرسالة التي وقعها اغلب اعضاء اللجنة، ارجعها اليهم بعد خمس ساعات قائلا «ان الامير لا يستلم عرائض». وكانت الرسالة مكتوبة باسلوب متحضر جدا وتؤكد الرغبة في الحوار بمرونة متناهية. وبهذا الرفض تأكد لأبناء البحرين ان الآمال التي عقدت في بداية الامر على ما سمي «العهد الجديد» كانت في غير مكانها، وان العهد الاسود ما يزال يحكم البلاد بالحديد والنار.

○ تواصل الاهتمام الشعبي بالتحقيق في ملف ايان هندرسون، وبدأت تحقيقات الشرطة البريطانية تأخذ شكلا أكثر جدية. ولكن علم في الوقت نفسه ان قرار تقديم هندرسون الى المحاكمة قرار سياسي تتداخل فيه المصالح مع المبادي، ولا يستبعد ان تتغلب الاولى على الثانية. وعلم كذلك ان افادات المتهمين أدانت بشكل واضح جدا عددا من الجلادين وفي مقدمتهم عادل فليفل الذي تؤكد الجهات المختصة ان قضيته تمثل انموذجا للجرائم ضد الانسانية، حيث تواترت الاعترافات على ممارسته التعذيب شخصيا على مدى عشرين عاما. ويعتقد انه سوف يلقى القبض عليه لحظة وصوله الى اية دولة اوروبية اذا علمت الجهات الحقوقية بقدومه اليها. وفي هذا الجانب أصبحت الجهات الدولية المختصة تضغط على حكومة البحرين للمبادرة في التحقيق في ملفات التعذيب واعتقال هندرسون وبقية المعذبين العاملين معه. كما ان حكومة البحرين مطالبة بعدم اصدار جوازات سفر الى المعذبين تحت اسماء مختلفة لاخفاء هوياتهم. جاء ذلك في ضوء توقيع البحرين العام الماضي على معاهدة منع التعذيب التي تلزمها بمطاردة المعذبين ومحاكمتهم. واذا لم تبادر لخطوات في هذا الاتجاه فسوف تكون مخلة بالتزاماتها الدولية وسوف تتضح اكثر سياسات التشويش والتضليل التي تمارسها بهدف الافلات من

# ضرورة التمسك بالثوابت وعدم الانخداع بالتصريحات الجوفاء

بعد نشر عدد من المقالات والتحليلات حول اوضاع البحرين خصوصا في مرحلة ما بعد الامير السابق، يجدر بنا الوقوف عند عدد من الملاحظات التي نعتقد بضرورتها لنصبح على هدى من الامر والموقف. ففي البداية نود القول ان علينا أن لا نحلم كثيرا، وعلينا أن نقيس المقادير بمعايير لا خلاف عليها، وبذلك يتوجب التصدي لذلك عبر توضيح بعض الحقائق حول الوضع الحالي ومواقف الامير الشيخ حمد وسياساته:

أولا: الإصلاح يعني شمولية إصلاح ما تم إفساده طوال أكثر من ربع قرن من الزمن، فكلمة إصلاح بالمعنى الحقيقي لم يتطرق لها الامير ولم يطلقها على الإطلاق، حيث من المؤكد أنه غير جازم وحازم ازاء عملية الإصلاح مطلقا خوفا من مواجهته مع عمه رئيس الوزراء.

ثانيا: أن جميع المراسيم والقوانين التي صدرت منذ حل المجلس الوطني كانت تعتمد حين إصدارها على الدستور وانطلاقا منه، وهذا ما يسبغ على تلك المراسيم والقوانين انعدام دستوريتها وقانونيتها، لانعدام إضفاء الشرعية التشريعية المنحلة وتعطيل مواد الدستور التي ترتبط بها. وهذا يدفعنا الى الاعتقاد بعدم شرعية استلام الأمير سدة الحكم في البلاد نظرا لتنصله وحجبه الإدلاء بالقسم الدستوري أمام المجلس التشريعي حسب ما جاء في المادة ٣٣ هـ. ومن يعتقد ان صعود الامير الى الحكم اجراء دستوري لم ينظر الى كافة مواد الدستور التي تتطرق الى ذلك.

ثالثا: أما بشأن الإفراج عن بعض المظلومين فلم يكن ذلك مبادرة على الإطلاق ، فهم جميعا قد قضوا ما يفوق مدة حكمهم، وان بعضهم قضى مددا تتراوح بين ٤-٥ سنوات تطبيقا للقوانين سيئة الصيت ومنها قانون أمن الدولة بدون تهمة أو محاكمة. ولربما كانت خطوة الامير مبادرة حقيقية لو انطوت على عفو عام يصدر بقانون ويسمى «قانون العفو العام» انطلاقا من الدستور نفسه، أما «استرزاق» مكرمات اميرية فتعد بعيدة عن اخلاق شعب البحرين الذي اتسمت مواجهاته ونضالاته عبر العقود من السنين بالصمود والاباء لإجبار المتسلطين على التنازل عن جبروتهم. ان النضال الشعبي هو الذي ادى الى دفع الأمير لإطلاق بعض الجزئيات من ترتيبات معد لها مسبقا، مثل لجنة حقوق الإنسان والمجلس البلدي.

رابعا: أين الأمير من التعسف والظلم والسجون والاضطهاد والقتل والتشريد والإبعاد والإذلال؟ فحتمية نظرية الفلسفة الواقعية تؤكد أن الحر يكون طليق الفكر حتى لو كان مكبل اليدين، وعقلية الحر تختلف تماما عن عقلية من تربى وتمرس في الكليات والانضباط العسكري وفي حصار يسوده العقل القبلي المتحجر. ولو كان الامير شجاعا، لأقصى رئيس وزرائه وحاشيته الذين هم سبب إعاقة كل مشروع يطرحه، وفقا لما يتناقله البعض. ولكن الامير قام بإعادة رسم وترتيب البيت الخليفي، بإعادة تعيين عمه لمنصب رئيس الوزراء ودعمه ليتمكن من بسط نفوذه بدعم من بعض الانتهازيين.

خامسا: هناك من يقول بان الأمير الحر ينوي القيام بتفعيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويرى في ذلك اتجاها لتفعيل الدستور، لكن رئيس الوزراء أصدر تعليماته الى وزير إعلامه طالبا منه عدم الإدلاء بأية تصريحات او إيحاءات او كتابات حول الذكرى السنوية الخمسين لمولد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتم التعتيم بشكل فج وصارخ على البرامج الخاصة للمنظومة الدولية التي تبث تحقيقاتها وأدبياتها وأفلامها إلى جميع الدول الأعضاء حول هذه المناسبة، ولكن حكومة البحرين التي ما تزال تتشدق بموقعها في المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة كان الأمر لا يعنيها البتة، ولكنها ناشطة في خرق الأعراف والقوانين واللوائح الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ومع ذلك لا تخجل من الادعاء بأن لها في مضمار حقوق الإنسان درجة هي الأولى بين الدول العربية وكل ما حدث ان اعلن الامير عن تشكيل لجنة لحقوق الانسان، ولكن أية لجنة تلك التي يتم الحديث عنها؟ وهي التي لا يوجد لها نظام داخلي، ولا يمكن لأحد التقدم لها بأية شكاوى، وخاوية المضمون، وكل ما هو منوط بها أن تقدم تقاريرها للامير ورئيس الوزراءعما إذا كانت هناك ثمة خروقات لحقوق السلطة من قبل الشعب.

سادسا: تطرق الحديث مؤخرا عن مفاهيم «الحنان» و«الاسرة الواحدة». فهل من ذلك أن تساق امرأة شابة لها عفتها وكرامتها من عقر دارها في ظلمات الليل الحالك في يوم عيد جلوس الامير؟ وهل اختطاف الاطفال الأبرياء من الشوارع، مصداق لذلك؟ هل تسمح «العائلة الواحدة» أن يساق رجل قائد فذ له حكمته ودرايته وعلمه وخلقه ومركزه كقاض ونائب برلماني منتخب إلى المحاكم وزنزانات التعذيب وفرض الحصار عليه مع تجاهل كرامته الإنسانية؟ وهل الحنان قتل الأبرياء العزل وسجنهم وهتك أعراضهم وتشريد أبنائهم؟ أي وداد وأي حنان يجري الحديث عنه؟ ولو كان للامير حقا مشروع اصلاحي لعمل جاهدا في مصاف الأحرار لتحرير شعبه من الظلم الذي أوقعه فيه هو وأسرته الحاكمة، ولأوقف نزيف الدم والدموع التي تعاني منه جدة الطفل الصغير "علي" وحرمانها من فلذة كبدها ووقف الحرمان للأمهات الغاليات الكثيرات في الوطن الحبيب.

إن تلك التصريحات التي أطلقها الأمير لا تعدو سوى نغمات تطرب آذان سامعها. وانطلاقا من هذا الجزم فإن بعض العقول هامت وزقزقت أقلامها تلهفا للقمة عيشها. ان من يفعل ذلك يعيش في الحياة بلا معنى.

اننا لا نقصد التقليل من أهمية بعض التصريحات الرسمية ولكن التعويل عليها وحدها ليس كافيا، لأن تلك التصريحات لا يمكن أن تدوم لانها في خطر تحت تأثير قرارات رئيس الوزراء. ولو رجعنا لتاريخ ٢٦ أغسطس من العام ١٩٧٥، لكان في ذلك ما يكفي للاتعاظ بتلك التجربة وعدم الانجرار وراء تصريحات خاوية من مضمونها الفعلي ومن مصداقيتها الحقيقية، لكونها غير مؤسسة على قاعدة وروح القانون والدستور. ان الامر يتطلب موازاة تلك التصريحات بانفتاح وتعميق وتطوير البنى الأساسية وإعلان المشاركة الشعبية وإيجاد آليات للرقابة على عمل وأداء السلطة التنفيذية وإشراك كافة فصائل المجتمع في إدارة شؤون البلاد عبر مجلس تشريعي ومجالس بلدية منتخبة. وبذلك نعتقد أن المطلوب ليست فقط تصريحات براقة وإنما المطلوب هو الشروع في تثبيت البيت البحريني المتوفر على حرية المشاركة السياسية، والإعلان بجسارة عن إعادة العمل بالدستور نصا وروحا ومنهجا، وإرجاع المجلس الوطني الذي حل عام ١٩٧٥، والذي ما يزال قائما وفقا للدستور، والإفراج عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، وتعويض المتضررين وتقديم مجرمي التعذيب والقتل إلى العدالة ورد الاعتبارات (بما تحمله هذه الكلمة من معنى) لأهالي الضحايا وأهالي الشهداء الأبرار، وعودة جميع المنفيين والمبعدين إلى البحرين بدون قيد أو شرط، وإعلان قانون العفو العام وإلغاء قانون تدابير أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. هذه ثوابت ثابتة لا سبيل للرجوع عنها.

(هذه مشاركة من احد الناشطين

**واصل جهاز التعذيب البحريني اعتداءاته على المواطنين وانتهاكاته حقوق الانسان. فقد اعتقل في الثاني من فبراير ثلاثة أطفال بشكل تعسفي من الشارع العام بمنطقة الديه توفر اسما اثنين منهم وهما: حمزة علي حسن الاصفر، ١٣، وعلي عبد الله سعد، ١٣. وفيما أفرج عن طفلين منهما بقي الثالث (حمزة الاصفر) لدى جهاز التعذيب. وعلم ان الطفلين تعرضا لتعذيب وحشي خلال احتجازهما التعسفي. وفي الساعات الاولى من اليوم الاول من فبراير اعتقل الشاب السيد احمد السيد سعيد مرزوق، ١٧، بعد عدوان وحشي على منطقة البلاد القديم التي يعيش فيها مع عائلته. وكان الشاب نائما بمنزل الجيران عند بدء العدوان، حيث كان مطلوبا من قبل جهاز التعذيب بسبب نشاطه في اطار المطالبة بالحقوق الدستورية المشروعة. ومنذ شهرين اضطر هذا الشاب للاختفاء بعيدا عن انظار الظالمين، وتعرض منزله لاعتداءات مباغتة مرات عديدة خلال الليل، وروّعت عائلته بشكل رهيب. واضطر الشاب للبقاء بعيدا عن منزله حتى اعتقاله من منزل جيرانه الاسبوع الماضي. ويخشى على هذا الشاب من التعرض للتعذيب الشديد من قبل عناصر التعذيب التابعين لجهاز القمع الذي يديره الكولونيل دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون.**

**وفي الساعات الاولى من صباح يوم الجمعة ٤ فبراير اقام عناصر جهاز التعذيب نقطة تفتيش على شارع البديع بالقرب من مدخل منطقة السنابس الشرقي، وشوهدت شاحنة محملة بالمرتزقة مع سيارات صغيرة اخرى وهي تجوب المنطقة وتوقف سيارات المواطنين لتفتيشها والعبث بمحتوياتها. وفي مساء اليوم نفسه تم حرق اطارات السياسات على الشارع الداخلي بمنطقة السنابس المؤدي الى شارع المعارض. وفي المساء تكرر العمل الاحتجاجي السلمي نفسه بمنطقة الديه بالقرب من مسجد الانواري.**

**وجاءت هذه الاحتجاجات في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات التعسفية التي طالت عددا ممن افرج عنهم مؤخرا في اطار ما سمي «المكرمة الاميرية». وعرف من بين الذين اعتقلوا في الاسبوعين الماضيين من منطقة توبلي كل من السيد حسين السيد شبر السيد شرف، ٢١، هاني جعفرعيسى، ٢١، السيد مصطفى السيد عدنان الموسوي، ٢٠، عبد القادر شملوه، ١٩، وحسن صالح القضائر، ٢٤. زوكان هؤلاء جميعا قد افرج عنهم خلال ايام عيد الفطر المبارك، وجاءت الاعتقالات خلال عدوان متواصل على منازل هؤلاء في الساعات الاوى من الصباح.**

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠٠

**٢٦ فبراير**

● في تحد صارخ لقيم العدالة أقرت محكمة كويتية صباح اليوم احكاما جائرة ضد مواطنين بحرينيين بسبب امتلاكهم منشورات تطالب بعودة الدستور والبرلمان في البحرين. وكان هؤلاء المظلومون قد تقدموا بطلب الاستئناف ضد القرار الجائر التي اصدرته محكمة سابقة بسجنهم ثلاث سنوات بتلك التهمة الظالمة. واعتقل هؤلاء خلال اعتداء وحشي على اماكن سكنهم بالكويت في ٢٦ مارس ١٩٩٧. وبرغم انهم قضوا فترة السجن التي حكموا بها (منقوصا منها فترة المعاف) الا انهم لا يزالون مسجونين. وكان عدد من الحقوقيين الدوليين قد وقعوا في ابريل ١٩٩٧في حنيف عريضة ضد اعتقال هؤلاء وطالبوا حكومة الكويت بالافراج عنهم ولكنها لم تستجب لذلك. كما بعث اللورد ايفبوري رسالة الى السفير الكويتي في لندن حول القضية ولكن بدون جدوى. ويعتبر استمرار هؤلاء الرهائن اعتداء على حريتهم وتنكرا لموقف شعب البحرين الذي ساند الكويت خلال الغزو العراقي.

● ومن جهة اخرى اجلت محكمة امن الدولة البحرينية حتى ٢٩ فبراير المقبل النظر في قضية تظلم رفعها محامي الاستاذ عبد الوهاب حسين ضد استمرار اعتقاله برغم ان قانون امن الدولة السيء الصيت يحدد ثلاث سنوات كحد أقصى لاعتقال اي ناشط سياسي. وقد قضى الاستاذ عبد الوهاب حسين اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة، حتى نهاية شهر فبراير المقبل. واتخذ القاضي – الخصم الذي ترأس الجلسة وهوعبد الرحمن بن جابر آل خليفة قرار التأجيل خلال الجلسة التي عقدت في ١٨ يناير بدون ذكر اي سبب لذلك التأجيل. ويعتبر استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية طوال هذه الفترة جريمة كبيرة واعتداء ضد الحرية والعدالة.

● وعلم كذلك ان عناصر جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون ارتكبت جريمة بشعة في ٩ يناير. فقد قام احد هؤلاء بتعذيب الطفلة سكينة حسن علي هلال، ٣ سنوات، على باب منزلها الكائن بمنطقة المعامير. وخلال جريمة التعذيب قام المعتدي بحرق الطفلة بالسجائر في رقبتها، فأخذت تصرخ من الالم. ولما خرجت والدتها اليها، فما كان من عناصر التعذيب الا ان ركبوا سيارتهم وانصرفوا. ورأى مراقبون في ذلك بداية عمليات انتقامية ضد ابناء البحرين من قبل جهاز التعذيب بعد ان وصلت جرائم الجهاز ورئيسه الى الجهات الدولية.

● وفي ١٦ يناير استدعى المعذب المعروف عادل فليفل الشيخ علي بن احمد الجدحفصي الى مركز التعذيب بالقلعة وحقق معه حول الطقوس الدينية التي يمارسها المصلون بمسجد الانواري الذي يصلي الشيخ فيه. وقام فليفل بتهديد الشيخ الذي قضى اكثر من ثلاث سنوات في السجن ظلما وعدوانا. ثم أخلى سبيله بعد ان فشل في الحصول على كلمة واحدة تدين الشيخ.

● وعلم من جهة اخرى ان التعذيب الوحشي ما يزال مستمرا. ومن آخر ضحايا التعذيب الشاب محمد خليل ابراهيم، ١٧، من منطقة سند الذي اعتقل في ١٥ ديسمبر الماضي. فعندما ذهبت عائلته لطلب زيارته بعد مضي اكثر من شهر على اعتقاله رفض الطلب. وبدلا من ذلك سلّم الجلادون ملابس الشاب التي كان يرتديها وقت الاعتقال، وكانت ملطخة بالدماء. وفي ١٩ يناير تم نقل الشاب من مركز التعذيب بمدينة عيسى الى مركز التعذيب بالحوض الجاف. وكانت والدة الشاب قد اعتقلت معه يوما واحدا عندما اعترضت على اعتقاله.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد النبي حسن العكري بعنوان: «قضية هندرسون تكشف النقاب عن نظام قمعي لا يرحم». وقدم كاتب المقال نبذة تاريخية حول ظروف توظيف هندرسون على رأس القسم الخاص البحريني في العام ١٩٦٦. وقال الكاتب: «اكتسبت البحرين اهمية لدى المخابرات البريطانية العاملة في المنطقة كونها منطقة صراع متأصل بين الشعب والمعارضة التي يفرزها من ناحية والحكم البريطاني والسلطة المحلية التابعة له من ناحية اخرى». واضاف: «عمد هندرسون الى ارسال ضباط روعي في اختيارهم الولاء للحكم والجهاز الى بريطانيا والاردن والتحق العديد منهم بدورات للمخابرات. كما التحق ضباط الامن بكليات للشرطة في بريطانيا ومصر والاردن وباكستان. ومنذ السبعينات اصبح في البلاد مدرسة للشرطة تخرج متدربين في مختلف التخصصات... اما الانجاز الثاني لهندرسون فهو اقامة شبكة متشعبة من رجال المخابرات السريين والعملاء التي وصفها تقرير الخارجية الاميريكة السنوي حول اوضاع حقوق الانسان «بانها شبكة متنوعة في مختلف قطاعات المجتمع والدولة». وذكر الكاتب عددا من اساليب جهاز هندرسون منها: ١ – رصد منظمات وشخصيات المعارضة من خلال شبكة العملاء السريين والمخبرين واختراق هذه التنظيمات، ٢ – استخدام التعذيب بأساليب متطورة وقاسية لانتزاع المعلومات، ٣ – استخدام سلاح الترهيب والترغيب مع المناوئين. واضاف المقال ان دولة البحرين اكتسبت طابعا بوليسيا واستبداديا، ويتمثل ذلك بما يلي: ١ – تضخيم وزارة الداخلية ومعها جهاز امن الدولة حيث يبلغ عدد موظفيها اكثر من ٢٠ الفا، ٢ – جهاز الامن هو صاحب القرار في البلاد، ٣ – وزارة الداخلية تهيمن على كافة انشطة البلاد، ٤ – البلاد محكومة بقوانين الطوارئ منذ ما قبل الانسحاب البريطاني، ٥ – حصيلة العقود الثلاثة الماضية مأساة لشعب مسالم.

**٢٧ يناير**

● وجه جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون في اليومين الماضيين تهديدات خطيرة الى المحامي السيد عبد الله هاشم، بالاعتقال والتعذيب بسبب دفاعه عن العمال المفصولين تعسفا من شركة طيران الخليج. وهُدد المحامي بتلفيق قضايا ضده كما حدث له عندما دافع عن موظفي شركة «بلكسكو» العام الماضي. ومعروف عن جهاز التعذيب البحريني انه لا يتورع عن القيام بأية جريمة لارضاء رئيس الوزراء، خصوصا ان نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات معني بقضية شركة طيران الخليج بسبب منصبه. وكان المحامي عبد الرحمن هاشم قد بعث يوم أمس رسالة الى ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات لشؤون الطيران المدني، اكد فيها استمرار العمال الذين يمثلهم في مطالبهم العادلة، وفند فيها المزاعم التي جاءت في رسالة المدير التنفيذي لشركة طيران الخليج لوزير المواصلات البحريني (انظر بيان امس لمزيد من التفصيل). وجاء في الرسالة ان اللجنة الاستشارية للمهندسين والفنيين والعمال المفصولين من شركة طيران الخليج ما يلي: ١ – ان المخاوف التي ابداها المدير التنفيذي ليس لها ما يبررها في الواقع، ٢ – ان العمال لم يتصلوا بجهات اجنبية حول قضيتهم بل بعثوا رسالة واحدة فقط الى رؤساء تحرير الصحف الخليجية حول القضية، ٣ – ان العمال واصلوا عملهم في اعمال الصيانة حفاظا على سلامة الطائرات والركاب وانهم غير ملزمين بارتداء زي الشركة التي فصلتهم وان الشركة التي رفض عليهم الالتحاق بها ليس لها زي محدد، ٤ – ان للعمال حقوقا لا يمكنهم التنازل عنها لانها ترتبط بأرزاقهم وأرزاق أسرهم. وكان ابراهيم الحمر قد وجه الى العمال تهديدا بالفصل الكامل عن العمل اذا لم يسحبوا القضية من المحاكم البحرينية. وما يزال شبح الفصل ماثلا امام العمال المظلومين، كما لا يزال شبح الاعتقال والتعذيب ماثلا امام المحامي عبد الله هاشم. وقد تم إطلاع الجهات الدولية المعنية بالازمة.

● وعلم كذلك ان اتحاد عمال البحرين رفع شكوى الى منظمة العمل الدولية في جنيف بسبب ما جاء من اتهامات باطلة للعمال المفصولين، وطالب بتدخل سريع لوقف المسرحية الهزيلة التي تتحرك السلطات البحرينية وفق نصها المزيف، ومنع اعتقال المحامي عبد الله هاشم من قبل جهاز التعذيب البحريني. وتجدر الاشارة الى ان لدى رئيس الوزراء رغبة في الانتقام من هذا المحامي لكونه احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

● ومن جهة اخرى اهتمت نشرة Middle East Mirror اليومية التي تصدر في لندن باللغة الانجليزية بقضية هندرسون. فبثت لقرائها في عددها الصادر يوم امس تلخيصا للمقال الذي نشرته صحيفة «القدس العربي» اللندنية يوم امس للناشط الحقوقي البحريني، الاستاذ عبد النبي حسن العكري. وكانت النشرة المذكورة قد بثت قبل اسبوعين كذلك ملخصا لمقال حول قضية هندرسون كتبه المعارض البحريني الاستاذ عبد الرحمن النعيمي،نشرته صحيفة «القدس العربي» ايضا.

● اما صحيفة Muslim News الشهرية التي تصدر في لندن وتهتم بشؤون المسلمين في بريطانيا والعالم فقد نشرت في عددها رقم ١٢٩ الذي يصدر غدا الجمعة مقالا مهما بعنوان: «هندرسون: المباديء مقابل المصالح السياسية». وجاء في المقال الذي احتوى كذلك على صورة لهندرسون امام سيارته في دارتمور: «عندما كتب مؤلف كتاب «مطاردة رجل» كتبه قبل اكثر من اربعة عقود، فمن المؤكد انه لم يعتقد انه سوف يصبح ذلك الرجل المطارد. ان ايان هندرسون الذي قضى سنوات طويلة في شبابه يطارد ديدان كيماثي، اصبح اليوم يطارد شخصيا. واذا كان الاول (كيماثي) مطلوبا بسبب مطالبته بتحرير بلاده، فان هندرسون مطارد اليوم بتهم لا تقل عن كونها جرائم ضد الانسانية». واضاف المقال: «على مدى ثلث قرن تربع هندرسون على رأس جهاز هو الاكثر تعقيدا وبعدا عن الانسانية في الشرق الاوسط. فقد فقد عدد كبير من الشباب والنساء والرجال والاطفال حياتهم على ايدي رجال هندرسون». وقال المقال ان هندرسون ربما كان زائرا منتظما لمنزله الذي يبلغ ثمنه ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني في قلب دارتمور بمقاطعة ديفون ولكن زيارته الاخيرة كانت الاقل متعة له ولزوجته بسبب الاهتمام الاعلامي والسياسي بها. ونظرا لشعوره بالجرائم التي ارتكبها فقد رفض التحدث بشكل رسمي لوسائل الاعلام واقتصرت تصريحاته على نفي التهم الموجهة اليه بالتعذيب. وقالت الصحيفة ان الحكومة البريطانية مسؤولة عن توظيفه في العام ١٩٦٦، طبقا لوثائق الخارجية البريطانية والمراسلات بين انتوني بارسونز، المعتمد السياسي في البحرين آنذاك ومايكل وير، المسؤول بالدائرة العربية لدى الخارجية البريطانية. وبعد ان اشار المقال الى الالتزامات التي تفرضها معاهدة منع التعذيب على بريطانيا، انتهى المقال الى القول: «هل ان وايتهول (مقر اقامة الحكومة البريطانية، ويستعمل كناية عنها) ستبقى وفية لسياستها الخارجية ذات البعد الاخلاقي وتصل بقضية ايان هندرسون الى نهاية عادلة ام ان الاعتبارات السياسية سوف تطغى على المباديء الايديولوجية والاخلاقية التي احتوت عليها وثيقة العمل لوزارة الخارجية البريطانية؟»

**٣١ يناير**

**استقبل اللقاء الذي تم يوم امس الاول بين ولي العهد البحريني ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بانزعاج شعبي كبير خصوصا انه جاء عشية القصف الاسرائيلي الوحشي للجنوب اللبناني المحتل. وكان الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة قد التقى مع شمعون بيريز على هامش الملتقى الاقتصادي العالمي المنعقد حاليا في دافوس بسويسرا. وبعد الاجتماع علم ان الطرفين اتفقا على فتح مكتب تجاري اسرائيلي في المنامة الامر الذي يعتبر تطورا خطيرا جدا. وحسب المصادر فقد سبق هذا اللقاء عدد من الاجتماعات السرية والتعاون خصوصا في مجال الامن. واشارت تلك المصادر الى وجود تعاون امني بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز التعذيب البحريني الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون المتهم بجرائم ضد الانسانية. وبسبب حساسية الموضوع فقد منع الاعلام المحلي من تداول خبر لقاء دافوس او مناقشة ابعاده المحلية والاقليمية.**

● ومن جهة اخرى اعتقل الاسبوع الماضي اربعة من ابناء منطقة بوري عرف من بينهم كل من: علي الحجيري، واخيه محمد الحجيري، والسيد محمود. ويخشى على هؤلاء من التعذيب الوحشي. وفي ٢٧ يناير اعتقل من منطة توبلي: السيد جعفر السيد عبد الله السيد شرف، ١٩، وذلك في الساعات الاولى من صباح ذلك اليوم. وكان هذا الشاب قد افرج عنه ضمن ما سمي «المكرم الاميرية» قبل شهر واحد. وفي ٢٦ يناير اعتقل من المنطقة نفسها الشاب موسى منصور خليل، ٢٠، وذلك في الساعة الثانية من صباح ذلك اليوم. وكان هذا الشاب ايضا قد افرج عنه قبل شهر واحد. وفي مساء اليوم نفسه اعتقل السيد حسن السيد شبر السيد حسن، ٢٠، وافرج عنه بعد اربع ساعات تعرض خلالها للتحقيق والتعذيب. وعلم كذلك ان الشاب سامي احمد مكي مفتاح، ١٩، المطارد من قبل قوات التعذيب ما يزال غير معروف المصير. وقد اضطر والده لترك منزله واستئجار منزل آخر وذلك بسبب استمرار المرتزقة في عدوانهم على المنزل. وفي المرة الاخيرة هدد الجلادون بحرق منزل العائلة اذا لم يسلم سامي نفسه اليهم. واكدت التقارير ايضا ان الطفل محمد عباس الزاكي، ١٤، الذي اعتقل من منطقة عالي خلال شهر رمضان الفائت قد تعرض لتعذيب وحشي بمركز التعذيب بالبديع، وذلك بسبب رفضه التوقيع على اعترافات مزورة. ومن اساليب التعذيب التي مورست بحق هذا الطفل تعليقه من يديه ورجليه لمدد طويلة مع الضرب المبرح على جميع انحاء جسده. وتم نقله مؤخرا الى سجن الحوض الجاف. وفي الوقت نفسه استمر المواطنون في كتابة الشعارات في مناطق عديدة من بينها منطقة عالي.

● ومن جهة اخرى علم ان حكومة البحرين غاضبة جدا بعد نشر مجلة «المشاهد السياسي» البريطانية في عددها هذا الاسبوع موضوع غلاف بعنوان: «وثائق تدين رجل الامن البريطاني هندرسون: ٣٥ عاما من القمع في البحرين». واحتوى المقال على تفصيل واسع لتاريخ القمع في البحرين منذ مجيء ايان هندرسون في العام ١٩٦٦. وتطرق المقال الى تاريخ هندرسون منذ اياميه

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠٠

كرئيس للشرطة في كينيا، ثم طرده منها بعد الاستقلال، وتوظيفه بجهاز التعذيب بالبحرين. وذكر المقال نماذج من حالات التعذيب بحق المواطنين البحرينيين ودور ايان هندرسون في تشكيل اكبر جهاز قمعي في الشرق الاوسط. واستند المقال الى بعض وثائق الخارجية البريطانية التي تؤكد دور الخارجية البريطانية في دعم «القسم الخاص» الذي شكله هندرسون. كما عرض المقال قصة مجيئه الى بريطانيا قبيل رأس السنة الميلادية والاهتمام الصحافي بذلك وصعود قضيته الى الاعلام وبدء التحقيق في ملفه من قبل الشرطة البريطانية. واحتوى المقال كذلك على صور ملونة لضحايا التعذيب واساليبه.

**٢ فبراير**

● بعد ثلاث جلسات مختصرة اجّلت محكمة امن الدولة النطق بالحكم على عدد من المواطنين الابرياء حتى الاول من مارس. وكانت المحكمة قد عقدت يوم امس الاول جلستها الثالثة للنظر في الاتهامات التي وجهها جهاز التعذيب لتسعة مواطنين بالمشاركة في المطالب الشعبية السلمية وهم: علي مهدي، ٢١، هشام حسن، ١٨، عبد الامير العرادي، ١٩، حسين حيدر، ٣٦، السيد جابر السيد عدنان، ٣٨، يوسف فولاذ، ٢١، سعيد الشيخ، ٣٣، محمود محسن، ٢٠، سهيل شحادة، ٢٨. وتجدر الاشارة الى ان الاخير مواطن لبناني كان يعمل بأحد الفنادق، وقد تعرض لتعذيب وحشي ولم يسمح بأية زيارة له منذ عام كامل. وعقدت المحكمة جلساتها في سرية تامة، ولم يسمح لمحامي المتهمين بالاتصال بهم الا قبل جلسات المحاكمة بوقت قصير، ومنعت المحكمة محامي الدفاع من تقديم شهود لصالح المتهمين. واذا اصدرت المحكمة احكامها الجائرة فلن تسمح للمتهمين بحق استئناف تلك الاحكام.

● ومن جهة اخرى استقبلت المقابلة التي أدلى بها ولي العهد التي نشرتها صحيفة «الحياة» يوم امس بمزيج من الحزن والاستغراب. فلم تقتصر تصريحات المسؤول البحريني على التعبير عن حماس عائلته الحاكمة لاقامة العلاقات مع «اسرائيل»، بل اكد ان هذا الحماس يفوق حماس الاسرائيليين انفسهم للسلام بقوله: «اذا هم (الاسرائيليون) صادقون واقدموا على السير خطوة فسنسير نحن خطوتين». وجاءت المقابلة بعد لقاء ولي العهد مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيريز، الذي حدثت مجزرة قانا خلال رئاسته للوزراء. ورأى المراقبون في تلك التصريحات مفارقة واضحة بين موقف آل خليفة من الكيان الاسرائيلي وموقفهم ازاء شعب البحرين. فقد رفضوا حتى الآن اجراء اي حوار مع المعارضة، وتركوا العلاقة مع المواطنين شأنا خاصا لجهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وتمنّى ابناء البحرين لو ان حكومتهم تعاملهم بالأسلوب الليّن والودود نفسه الذي تتعامل به مع المسؤولين الاسرائيليين.

● وعلى صعيد آخر ما يزال عمال شركة طيران الخليج المفصولون الذين يبلغ عددهم اكثر من ٢٤٠ موظفا، متمسكين بموقفهم الذي يطالب الشركة بدفع تعويضات مناسبة عن سنوات خدمتهم اذا قررت الاستغناء عن خدماتهم. وكانت الشركة قد أصدرت قرارا بانهاء عقود هؤلاء وتحويلهم الى شركة «جامكو» في ابوظبي التي اوكلت اليها مهمة صيانة اسطول طائرات شركة طيران الخليج، ولكنها رفضت تعويضهم عن سنوات خدمتهم، كما رفضت شركة جامكو منحهم عقود عمل دائمة ورفضت كذلك مساواتهم في الرواتب مع بقية موظفي الشركة في أبوظبي. وفي اجتماعهم يوم السبت الماضي، اكد العمال رفضهم سحب القضية من المحكمة العمالية برغم التهديدات التي وجهها اليهم ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات لشؤون الطيران بفصلهم عن وظائفهم نهائيا اذا لم يسحبوا القضية من المحكمة.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» التي تصدر في لندن في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني المنتخب الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن. وجاء في المقال ان شعب البحرين لن يقبل بمجلس الشورى المعيّن بديلا عن المجلس الوطني المنتخب الذي ينص عليه دستور البلاد. وطالب الامير بـ «ان يبدأ بتفعليل مواد الدستور التي جمدت منذ حل المجلس الوطني في ١٩٧٥/٨/٢٦ حتى يتمكن المواطنون وبحرية تامة من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية». وقال ان الرجوع الى الدستور من اجل المعالجات السياسية السليمة كفيل بالقضاء على الاحتقان السياسي المزمن. واعتبر خطاب المعارضة البحرينية «خطابا عقلانيا ومنطقيا وفي اطار الشرعية الدستورية». وطالب بتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتكثيف الندوات الثقافية للطلبة لزرع الثقافة الديمقراطية في المدارس والجامعة، والسماح بتدريس الدستور ونشر تعاليم حقوق الانسان والسماح باتحاداتهم الطلابية».

**٤ فبراير**

● مع استمرار اعتقال الرموز السياسيين ظلما وعدوانا تستمر الاحتجاجات الشعبية متمثلة بالشعارات التي تكتب بشكل متواصل على الحيطان. فقد شوهدت يوم امس شعارات كثيرة على جدران منطقة كرزكان تندد بالاتصالات التي تمت مؤخرا بين ولي العهد ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، شمعون بيريز في دافوس. ومن بين الشعارات الساخرة: «نبارك لحكومة الرفاع عقد القران مع الاسرائيليين»، بالاضافة الى الشعارات الوطنية الاخرى المطالبة بعودة الدستور.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في عدد من مناطق البلاد. وعرف من بين الذين اعتقلوا من منطقة توبلي مؤخرا كل من: ناصر علي عيسى، ٢١، الذي اعتقل في ٢٧ يناير الماضي،

## اللجنة المكلفة بالاعداد للانتخابات البلدية لن تقدم ما لا يريده رئيس الوزراء

إن الترحيب الشعبي الذي عمّ مجتمعنا من خلال الإعلان عن إعادة دور المجالس البلدية وبدء الانتخابات فيها، نفسره بانه جزء من الكل الذي لا حياد عنه على الإطلاق. والكل هو المطالب الشعبية الرئيسية المطروحة من اكثر من ربع قرن. فلو تمت الاستجابة لهذا الكل عبر الاستفتاء الذي وقّع عليه أكثر من خمسة وعشرين ألفا من ابناء البلاد الأصليين، وهم ممثلون لكافة قطاعات المجتمع من حيث عدد السكان الذين يحق لهم الإدلاء باصواتهم الانتخابية، فلو تم ذلك لساد التفاهم والعمل والتعاون والتنسيق لتذليل الصعاب والعقبات وإزالة ظواهر الاختناق الذي ما زال يعصف بالبلاد بعد أكثر من عقدين من الزمن. ولكن جاءت مساعي الحكومة لتقضي على آمال الشعب وقواه الوطنية الذين انتظروا من خلال العهد الجديد الحقبة التاريخية لولادة عهد خير يعم فيه الهدوء والاستقرار.

إن الابتهاج الشعبي بفتح صفحة جديدة كانت سمة ومخاطبة عصرية، وخلاف تلك الصفحة فإن الحكومة لن تستطيع مقاومة ما يطرحه الشارع الشعبي، ولن تجني أية ثمرة بدون تلبية المطالب الشعبية والتنسيق الكامل مع فئات الشعب وقواه الوطنية. إن المنظور الحالي لحل الأزمة العاصفة بالبلاد لن يتأتى إلا عبر تفعيل آليات الحوار السياسي وعلى وجه السرعة وإطلاق العنان للفئات الوطنية والشعبية للتعبير الصريح والهادف والبنّاء وتقبل واحترام آراء الآخرين، إلغاء كافة وسائل وطرق وقوانين التعسف بدون استثناء، وإخضاع البلاد إلى الرقابة الصحيحة السليمة عبر المجالس المنتخبة (البلدية والتشريعية)، والمحاسبة العادلة لكل من هو مسؤول عما يعصف بالبلاد. فمن وجهة نظرنا، أن التصريحات التي أطلقها النظام مؤخرا وإن كانت تحمل بعض الجديد في طياتها، فإنها ليست سوى دغدغة العواطف والتهليل بواقع جديد يزعمه النظام، الأمر الذي يدفعنا الى التعامل مع تلك التصريحات بحذر بالغ، وأن لا نتجر على الإطلاق إلى ما يستعرضه النظام من الفبركة

الشعب منها. وهناك تركيبة متكاملة ومترابطة للأزمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تستدعي العلاج بواقعية وصدق. فالنظام قائم بترتيب أوضاعه بالشكل الذي يراه مناسبا ومطلوبا له لاستتباب أوضاعه، وما خلفته المناصب الوزارية والإدارية مؤخرا لهو دليل واضح على ذلك النهج الذي يخطط ويسير النظام باتجاهه. فتصريح النظام بإقامة مجالس بلدية منتخبة تزامن معه استعداد لوضع افراد العائلة الحاكمة على رأس مشروعها. فقام بتشكيل لجنة خاصة يرأسها وزير العدل (وهو بالمناسبة الرئيس الفخري لمجلس العائلة الحاكمة) وعضوية كل من ابنه وزير الإسكان ووزير الداخلية ووزير الإعلام وعضوين من مجلس الشورى الخاص برئيس الوزراء ومدير غرفة تجارة وصناعة البحرين. فمن خلال هذه التركيبة يتجلى أنها خلطة لوجبة أعدها رئيس الوزراء، (عقدت اللجنة أول اجتماعاتها بمبنى وزارة العدل في ٢٠٠٠/١/٤)، وتركز اهتمامها على دراسة ما يتوجب حبكه وصياغته ليكون المشروع كله وفق ما يريده رئيس الوزراء.

وليس من السابق لاوانه ان نتنبأ بما سيكون عليه شكل هذه المجالس في ظل غياب الدستور خصوصا مع تلاعب الحكومة بمسالة التركيبة السكانية والحديث المتواصل عن الجنسية ومنحها «لمن يستحقها». فليس من قبيل الصدفة أن تشرع الحكومة في هذا الوقت بالإعلان عن منح الجنسية لمن وصفتهم بالبحرينيين الذي لا يمتّون للبلاد بصلة (وهذا عامل يتوجب توخي الحذر منه لهذه الانتخابات)، فمن الخواص المرتبطة بمشروع المجالس البلدية حسبما أسلفنا ما يلي:

أولا: تحديد صلاحيات عمل المجالس البلدية.
ثانيا: التركيبة الإدارية للمجالس البلدية.
ثالثا: رئاسة المجالس ونواب الرئاسة.
رابعا: مدة العضوية، وعدد فترات الترشيح لكل عضو من اعضاء المجالس البلدية.
خامسا: تحديد الأماكن المناطقية التي يشملها

سادسا: صلاحيات الأعضاء وواجباتهم والتزاماتهم.
سابعا: رفع التقارير الدورية - تحت غطاء وزير الإسكان والبلديات والبيئة، ولكنها مباشرة ترفع إلى رئاسة الوزراء، وسوف تشمل تلك التقارير عمل ونشاط كل عضو، أي رقابة فعلية من السلطة التنفيذية على أعمال وأداء الأعضاء.
ثامنا: العضوية وشروطها، وربما يكون هذا هو الجانب الاهم في المشروع كله، ونستطيع الادلاء هنا بما يلي:
١) العضوية: يتعين على المتقدم للترشيح لعضوية المجالس أن يكون بحريني الجنسية.
٢) أن يكون من ذوي حسن السيرة والسلوك.
٣) أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاما وقت الترشيح.
٤) أن يكون ملما باللغة العربية وأن يكون له تحصيل علمي معقول.

إن ما يهمنا في هذا الباب المندرج تحت باب العضوية توضيح حقيقة مهمة وتجربة مريرة مع النظام القائم، وذلك على النحو أدناه:

أن الشرطين المندرجين تحت رقمي (٢و٣) أعلاه، يحتويان على مضامين خطيرة للغاية، وهذا صلب قلقنا حول هذه التجربة. فتجربة انتخابات المجلس الوطني في عام ١٩٧٣م ما تزال حاضرة في ذاكرة أبناء البحرين عندما أقصي الدكتور عبد الهادي خلف عن موقعه في المجلس وجمدت الحكومة ممارسة نشاطه البرلماني متذرعة بأحد الشرطين المذكورين. وبات من المؤكد أن قانون البلديات سوف يتطلب تشكيل لجنة خاصة، برئاسة وزير الداخلية أو وزير الإعلام ، وذلك بوصفهما أعضاء في لجنة صياغة مشروع القانون للنظر في طلبات المتقدمين للترشيح، وبذلك يحق للجنة ورئيسها قبوله او رفضه، ويحق للعضو المرفوض التقدم بتظلم أمام لجنة قد تشكل من الأعضاء المذكورين أعلاه، او قد يسمح له بالتقدم بطعن حول قرار اللجنة أمام المحاكم الكبرى. وقد أثبتت التجارب المريرة ان هذه المحاكم لن تصدر قرارا يتناقض مع رغبة رئيس

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠٠

وهو الاعتقال الرابع منذ بداية الانتفاضة المباركة، والسيد احمد السيد هادي السيد شرف، ١٩، الذي اعتقل من المدرسة في ٢٩ يناير مساء. ومع استمرار هذه الاعتقالات التعسفية يزداد الغضب الشعبي تجاه جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وذكرت مصادر امنية مطلعة ان رئيس الوزراء يرفض اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته برغم مرور اكثر من اربعة اعوام على اعتقالهم. وكان الاستاذ عبد الوهاب قد رفع الشهر الماضي تظلما لدى المحكمة ضد استمرار اعتقاله برغم فشل جهاز التعذيب في تزوير اية تهمة اليه. وأجلت المحكمة النظر في ذلك التظلم حتى مطلع الشهر المقبل.

● ولاحظ المراقبون كذلك خواء تصريحات رئيس الوزراء بعد ان رفض جهاز التعذيب السماح للوزارات والشركات باعادة توظيف المواطنين الذين أطلق سراحهم.وكان رئيس الوزراء قد اطلق تصريحات بانه اصدر اوامره لاجهزة الدولة بتوظيف كل من يطلق سراحه من المعتقلين السياسيين. غير ان هناك اعدادا كبيرة من المواطنين الذين رفضت الوزارات الحكومية اعادتهم الى اعمالهم بعد اطلاق سراحهم من السجن. ويتزامن مع التضييق المتواصل على ابناء البحرين في معاشهم تمادي رئيس الوزراء في توسيع امبراطوريته الاقتصادية بشكل متواصل. ويسود اجواء رجال الاعمال شعور بالغضب الشديد بعد انتشار خبر عن مشروع تجاري جديد له باسم «مجمّع السيل» سوف يكلف انشاؤه ملايين الدولارات. هذا بالاضافة الى «مجمّع السيف» وفندق ريجينسي وغيرها. وتدير هذه المشروعات مجموعة يونيتاك التي يملكها رئيس الوزراء نفسه.

● وفي محاولة يائسة لتلميع صورة مجلس الشورى المعيّن ولجانه، نشرت وسائل الاعلام المحلية بعض اللوائح الداخلية التي تنظم عمل لجنة حقوق الانسان التي شكلت بذلك المجلس. وأكدت تلك اللوائح ما قالته المعارضة من ان اللجنة لا تستطيع عمل اي شيء خارج نطاق ما يأمرها به رئيس الوزراء. فقد نصت اللوائح على ان تكون اجتماعات اللجنة سرية ولا يسمح لغير اعضائها حضور اجتماعاتها الا بدعوة خاصة. ونصت أيضا على «ان تتولى اللجنة بحث الامور المختصة بها وما يحال اليها من امير البلاد ورئيس مجلس الوزراء». ورسمت اللوائح «خطوطا حمراء» لعمل اللجنة فأشارت بوضوح الى «انه في حالة إخلال العضو بالنظام بمخالفته لأحكام هذه اللائحة او إبداء اقوال غير لائقة او فيها إضرار بالمصلحة العليا للبلاد او تعرض بسوء نية لزملائه او اعضاء الحكومة او الهيئات النظامية ناداه الرئيس باسمه ونبهه الى المحافظة على النظام، فان اعترض رجع الرئيس الى اللجنة لتفصل في الامر بدون مناقشة». واحتوت اللوائح على عقوبات صارمة ضد اعضاء اللجنة تعكس حالة التوتر التي انتابت واضعي تلك اللوائح بسبب تشوش افكارهم ازاء اللجنة واهدافها. هذه الاحكام الصارمة تشير الى وجود نظام عسكري صارم يليق بلجنة عسكرية وليس بلجنة لحقوق الانسان. وقد عبر حقوقيون دوليون بعد اطلاعهم على هذه اللوائح عن شعورهم بخيبة الامل الشديدة من هذه اللجنة التي لن تكون افضل حالا من مجلس الشورى الذي تعمل في اطاره.

### ٧ فبراير

● استنكرت الاوساط السياسية والاعلامية تصريحات ولي العهد لصحيفة «الاتحاد» الاماراتية التي اكد فيها ان اي مواطن يعارض الحكومة ويطالب بعودة الدستور واحترام حقوق الانسان لن يسمح له بالعودة الى البلاد. وكانت الصحيفة قد وجهت له السؤال التالي: «هذه الخطوات الانفتاحية التي شملت الافراج عن سجناء في الداخل، هل ستشمل في مرحلة لاحقة المعارضة الموجودة خارج البحرين؟ وجاء جواب ولي العهد: «اسمح لي ان أدقق مصطلح «المعارضة في الخارج»، حيث اننا لا نعتبر الاشخاص الموجودين في الخارج معارضة، بل نعتبرهم أناسا حادوا عن الطريق، أخلوا بالنظام الموجود في البحرين، ورغم ذلك انا ادعوك لمراجعة خطابات الامير التي ألقاها في مناسبات عديدة، ولا سيما خطابه الذي ألقاه في العيد الوطني للبحرين في السادس عشر من ديسمبر والذي حدد فيه بعض المبادئ التي تخص التعامل مع هذه الفئة، وأعلن عن استعداد البحرين لقبول أي شخص يود العودة الى وطنه، اذا كان مستعدا للالتزام بالقوانين الموجودة في البلاد». وفشل ولي العهد في الاشارة من قريب او بعيد الى ان هؤلاء المواطنين يطالبون باعادة العمل بدستور البلاد، ويرفضون احكام الطوارئ التي تنتهك دستور البلاد بشكل فاضح. وتعتبر المعارضة البحرينية في الخارج، بكل فصائلها، ان من حق كل ابناء البحرين العودة الى وطنهم بدون قيد أو شرط وانهم لا يبحثون عن منة اومكرمة من احد، وان الحكومة ترتكب جريمة كبيرة باصرارها على ابعاد ابناء البحرين واستقدام الاجانب ليحلوا مكانهم. واستنكرت المعارضة المفارقة في موقف ولي العهد الذي اكد انه يخطو نحو «اسرائيل» خطوتين ويرفض ان يخطو خطوة واحدة تجاه ابناء البحرين.

### ٩ فبراير

● شوهدت بمنطقة الدراز في الايام القليلة الماضية شعارات كثيرة مكتوبة على حيطان المنازل خصوصا بالقرب من جامع الصادق. وتطالب الشعارات بالحقوق المشروعة لابناء البحرين ومن بينها المطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وقد هرعت قوات الامن لشطب تلك الشعارات وشنت حملة اعتقالات في صفوف المواطنين في عدد من المناطق. ويسعى جهازالتعذيب بوسائله الهابطة لمنع ابناء البحرين من التعبير عن آرائهم بحرية، ويعتبر ذلك تهديدا لامن الدولة. وقد اعتقل في الآونة الاخيرة عدد من المواطنين من بينهم اطفال لم يتجاوزوا الثالثة عشرة من العمر بتهمة كتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين. وكان الشيخ محمد علي العكري قد تحدث مساء السبت الماضي في مجلس فاتحة لاحد المواطنين بمنطقة الدراز عن الاوضاع السيئة في البلاد وتطرق الى استمرار اغلاق المأتم والمساجد، الامر الذي يعتبر اعتداء صارخا على الحريات الدينية.

● وعلى صعيد آخر عبر حقوقيون دوليون عن امتعاضهم الشديد من استمرار اعتقال رموز الحركة الشعبية المعتقلين بدون اي مبرر قانوني او دستوري. وقال هؤلاء في لقاء مع ناشطين بحرينيين في مجال حقوق الانسان ان حكومة البحرين فشلت في التزاماتها الدولية بإصرارها على عدم اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ خليل سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش. وقد اعتقل أغلب هؤلاء في منتصف شهر يناير ١٩٩٦ طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت، وعوملوا بوحشية شديدة. ولاحظ هؤلاء ان الحكومة فشلت حتى في تطبيق قوانينها القمعية الخاصة بها ومنها القانون المذكور الذي تنص مادته الثانية على وجوب اطلاق اي معتقل المحاكمة. وقد فشل جهاز التعذيب في اثبات اية تهمة قانونية لهؤلاء الابطال. وبرغم الحديث عن «العهد الجديد» فما يزال هؤلاء يرزحون في زنزانات التعذيب ظلما وجورا.

● وفي الوقت الذي تستمر فيه الشرطة البريطانية في التحقيق بملف ايان هندرسون والتهم الموجهة اليه بممارسة التعذيب ضد ابناء البحرين نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية هذا اليوم في صفحة تأبين الموتى معلومات عن احد القادة العسكريين البريطانيين الذين شاركوا في العمل العسكري ضد الماو ماو في كينيا. وقالت الصحيفة في تأبينها للكولونيل مارتين هيستينغ الذي توفي مؤخرا انه قاد عددا من الحملات ضد عناصر الماو ماو في جبل كينيا وانه اصيب برصاصة في أحداها. وذكرت الصحيفة ان حرب البريطانيين ضد الماو ماو انتهت لصالح القوات الاستعمارية بعد «عمليات متعبة جدا» اعتمدت على قوة الاستخبارات واستطاعت تقليص الدعم الشعبي للمقاومة بدرجة كبيرة عن طريق توظيف عدد من نشطاء الحركة للعمل ضدها. وتجدر الاشارة الى ان هندرسون كان له دوره كضابط بالشرطة الاستعمارية في كينيا في متابعة العناصر الناشطة في الحركة واستعمالهم ضدها. ولكنه، بحمد الله، فشل في تحقيق نجاح كبير في البحرين.

● ومن جهة اخرى يواجه احد موظفي بعثة البحرين لدى الامم المتحدة قضية قضائية تقدمت بها ضده مواطنة بنغلاديشية كانت تعمل خادمة بمنزله. وتدّعي شاملة بيغام انها اتفقت مع عائلة الدبلوماسي البحريني على العمل بأجر قدره ٥,١٥ دولارات للساعة الواحدة ولكن انتهى الامر بها ان تعمل طوال ايام الاسبوع بدون اجازة وبدون ما يكفيها من الاكل مع معاملة قاسية من مخدوميها. وبعد عشرة شهور من الخدمة تقدمت بيغام بدعوى قضائية مدعومة من منظمة في نيويورك تدافع عن حقوق العاملين من جنوب شرقي آسيا. وتدّعي بيغام انها تواجه عقبة التلويح بالحصانة الدبلوماسية من الشخص المذكور. وتجدر الاشارة الى ان ابناء البحرين انفسهم يعاملون من قبل العائلة الحاكمة بهذا النمط، ويشعرون بانهم مسجونون في وطنهم.

### ١٠ فبراير

● في خطوة خطيرة لها دلالاتها السلبية رفض الامير استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية بدون توضيح سبب لذلك. وكانت اللجنة قد بعثت الرسالة الشهر الماضي عبر احد مستشاري الامير، ولكن تم ارجاعها في اليوم نفسه واخبر أعضاء اللجنة بان الامير «لا يستلم عرائض». وشعر المعنيون بصدمة شديدة حيث كانوا يتوقعون ان يكون الشيخ حمد مختلفا عن والده في طريقة تعامله مع المواطنين خصوصا في ما يتعلق بمطالب المواطنين. وجاء في رسالة اللجنة اشادة بخطاب الامير حول التطوير والتنمية والانتخابات البلدية، واشارة الى حالة الاحتقان السياسي التي عمت البلاد منذ حل البرلمان وتعليق العمل بالدستور قبل ربع قرن. وجاء في الرسالة: «ان المشاركة السياسية يا صاحب السمو هي التي تؤدي الى تعميق الولاء للوطن وتجسيد الوحدة الوطنيةالتي ركز عليها خطاب سمكوكم التاريخي. ومن هذا المنطلق فان لجنة العريضة الشعبية ترى ان العلاج الوحيد للازمة السياسية التي عاشتها البحرين منذ عام ١٩٩٤ والحيلولة دون تكرارها هو التقيد بأحكام الدستور وسيادة القانون». وأضافت الرسالة: «ان اعلان سموكم بتشجيع المعارضة والنقد وتأكيدكم بان الخلاف في الرأي ما دام دافعه النوايا الطيبة هو أمر ايجابي ولمصلحة الوطن ونظامه. ان هذه المبادئ يا صاحب السمو شجعت لجنة العريضة على طلب الالتقاء بسموكم ن اجل مباركة هذه الخطوات الاصلاحية اولا ولغرض فتح باب الحوار مع سموكم ثانيا لمناقشة القضايا العالقة، والتي على رأسها انهاء الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبد الامير الجمري منذ اصدار العفو الاميري عنه واطلاق سراح عضو لجنة العريضة الاستاذ عبد الوهاب حسين ورفاقه والغاء القوانين التي تتعارض مع دستور دولة البحرين». ووقع الرسالة اعضاء لجنة العريضة الشعبية وهم علي قاسم ربيعة، الشيخ عبد الامير الجمري، الاستاذ عبد الوهاب حسين، احمد الشملان، ابراهيم السيد علي كمال الدين، عيسى عبدالله الجودر، عبد الله عبد الرحمن هاشم، سعيد عبد الله العسبول، هشام الشهابي، منيرة احمد فخرو.

● ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول اعتقال الاطفال

## بيان المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب يدين المحاكمات الجائرة لمحكمة أمن الدولة

في جنيف أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب في ١٣ فبراير، بيانا حول محكمة امن الدولة السيئة الصيت، وذلك في ضوء محاكمة عدد من المواطنين الابرياء امام هذه المحكمة الجائرة. وجاء في البيان: «عقدت جلستان قصيرتان بصورة سرية ولم يستطع المحامون الترافع في القضية». وذكرت المنظمة اسماء المتهمين وهم: علي مهدي، ٢١، هشام حسن، ١٨، عبد الامير العرادي، ١٩، حسين حيدر، ٣٦، السيد جابر عدنان، ٣٨، يوسف فولاذ، ٢١، سعيد الشيخ، ٣٣، محمود محسن، ٢٩، وسهيل شحادة، ٢٨. وتطرق بيان المنظمة الى البيان الحكومي الذي نشر في الصحف المحلية في ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨ حول القضية. وجاء في بيان المنظمة: «ان الامانة العامة قلقة جدا لان ستة من المتهمين جرى تجريمهم في الصحافة المحلية بعد اعتقالهم بقليل، بريئا حتى يثبت جرمه». وقال البيان ان المتهمين لم يقدموا الى المحاكمة الا بعد اكثر من عام كامل، وانهم تعرضوا للتعذيب الوحشي بما في ذلك الضرب والتعليق من اليدين والرجلين لمدد طويلة. واشار الى ان اثنين من المتهمين كانوا اقل من الثامنة عشرة من العمر وقت الاعتقال ولكنهما عوملا مثل الآخرين، الامر الذي يتناقض مع التزامات حكومة البحرين بموجب معاهدة حقوق الطفل التي وقعت عليها سابقا. وقالت ان الامير السابق اجرى في ١٩٩٩ تعديلا على قانون امتلاك السلاح فاصبح القانون اكثر جورا. وقال البيان ان هؤلاء المظلومين اعتقلوا طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح باعتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات، وان محكمة امن الدولة لا توفر القدر الادنى من

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠٠

في البحرين. وجاء في البيان ما يلي: «طبقا للمعلومات التي استلمت من منظمة حقوق الانسان في البحرين، المنظمة العضو في الشبكة، فقد اعتقل ثلاثة اطفال من بينهم واحد تعرض للتعذيب. وحسب هذه المعلومات ففي ٢ يناير ٢٠٠٠ هاجمت قوات الامن قرية الديه واعتقلت طفلين عمر كل منهما ١٣ عاما هما: حمزة علي حسن الاصفر وعلي عبد الله سعد. واطلق سراح الاول بعد تعذيبه بينما بقي الثاني في المعتقل». وفي قضية اخرى اختطف السيد احمد سعيد مرزوق، ١٧، من منزل جيرانه حيث كان مختفيا منذ شهرين. ولم يعرف عنه شيء بعد ذلك». وعبرت المنظمة عن قلقها ازاء وضع هؤلاء الاطفال وطالبت بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على: الحفاظ على سلامة الاشخاص المذكورين، اجراء تحقيق في هذه الاعتقالات ومحاكمة المسؤولين عنها، اطلاق سراح الطفلين المعتقلين حالا، وضمان احترام حقوق الانسان الحريات العامة في البلاد.

● ومن جهة ثالثة تابع المواطنون تصريحات امير دولة قطر لدى استقباله وزير الاعلام الكويتي والوفد المرافق له، وهي تصريحات متميزة لانها تطرقت لهموم المواطنين الخليجيين وفي مقدمتها المشاركة السياسية والحريات العامة. وقال ان الوضع العالمي الآن لم يعد يحتمل حالة الانغلاق وان وجود الصحافة الحرة ضرورة للنهوض بالمنطقة. واضاف ان محطة «الجزيرة» لا تهدف للهجوم على الكويت او غيرها بل هي جزء من الاعلام الحر الذي يبحث المواطن الخليجي عنه. واثنى على التجربة البرلمانية الكويتية ولكنه قال ان الانتكاسات التي تعرض لها مجلس الامة خلال عمره وعدم السماح بالاحزاب السياسية جعلت دولة قطر تسعى لتطوير تجربتها الديمقراطية التي بدأت بالانتخابات البلدية. وقال انه يولي المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي اهمية قصوى وان التعليم من الوسائل التي تساعد على ذلك.

### ١٤ فبراير

● اعتقلت قوات القمع الاسبوع الماضي عددا من المواطنين عرف من بينهم شابان من منطقة كرزكان هما: منير حسين درويش، ٢٣ والسيد حسن السيد عدنان، ٢٥. ولم يعرف شيء عن مصير هذين الشابين اللذين يخشى عليهما من التعذيب الوحشي في زنزانات النظام.

● ونشرت صحيفة «فايننشال تايمز» اللندنية الاسبوع الماضي مقالا طويلا حول الجيل الجديد من الحكام في البلاد العربية. وتطرق المقال للوضع البحريني بشكل مختصر، قائلا: «يبدو ان المسؤولين البحرينيين يؤكدون مخاوف المعارضة بان الاجراءات (التي اتخذها الشيخ حمد منذ توليه الحكم) لا يتوقع ان تؤدي الى اصلاحات سياسية اكثر». ونسب الى مسؤول بحريني قوله: «في الغرب يعطى المواطنون صوتا ولكن ما ان ينتخب الحكام فانهم يتوقفون عن الاستماع الى الناس، بينما في البحرين لدينا ديمقراطية مختلفة. فما ان ينصّب الحكام، حتى يبدأوا في الانصات الى يريده الناس فينفذونه». وعلق سياسي مطلع على اوضاع البحرين على ذلك بقوله ان شعب البحرين يطالب باعادة العمل بدستور البلاد منذ ربع قرن، ولكن الحكومة لم تستمع الى تلك المطالب حتى الآن.

● وعلى صعيد آخر نشرت مجلة Impact International، وهي مجلة اسلامية شهرية تصدر في لندن، مقالا مهما حول ايان هندرسون. وجاء في المقال الذي احتوى كذلك على صورة شخصية لهندرسون، وصف لقضية هندرسون واحتمالات تطورها في ضوء بدء التحقيق بملفه من قبل الشرطة البريطانية. واعتمد المقال على بعض الوثائق البريطانية التي كشف النقاب عنها مؤخرا، وهي وثائق تربط بين هندرسون وتوظيفه من قبل البريطانيين في البحرين آنذاك. وقدم المقال نبذة تاريخية عن توظيف ايان هندرسون على يدي أنتوني بارسونز، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين في ذلك الوقت لتشكيل «القسم الخاص». وذكر المقال ان اساليبه في التعذيب واختراق مجموعات المعارضة حظيت بموافقة مسؤولين بريطانيين. وقال ان هندرسون أسس جهاز التعذيب لمواجهة العناصر الفاعلة في المعارضة. وبعد استعراض شيء من الظروف التي حدثت فيها الضجة حول وجوده في بريطانيا وبدء الشرطة البريطانية التحقيق في ملفه، انتهى المقال الى القول: «ان قرار محاكمة «جزار البحرين» كما يسميه بعض الصحافيين او «كلاوس باربي البحرين» حسب البعض الآخر، منوط بقرار الحكومة البريطانية وليس بشرطة لندن. انه يعتمد على قرار من حكومة توني بلير التي يفترض فيها انها اضفت «بعدا اخلاقيا» على السياسة الخارجية».

### ١٦ فبراير

● اعتقل في الايام القليلة الماضية عدد من المواطنين بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد. وعرف من بين الذين اعتقلوا يوم الاحد الماضي (١٢ فبراير) من منطقة الديه كل من حسن السقاي، ٢٣، وزهير الساحر، ٢٠. وجاء الاعتقال تعسفيا وبدون مبرر. واكدت هذه الاعتقالات استمرار سياسات القمع والتنكيل بأبناء البحرين من قبل جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون، وإصرار رئيس الوزراء على مواصلة سياساته القمعية التي فرضها على البلاد منذ اكثر من ربع قرن. وتزامن مع هذه الاعتقالات قرار صادر عن رئيس الوزراء بتكثيف قمع الحريات الدينية. فقد اتصل جهاز التعذيب يوم امس الاولى برؤساء المآتم في المنامة وأخبرهم بصدور قرار عن رئيس الوزراء بتقليص المشاركة الشعبية في الشعائر الدينية، وان عليهم الحضور يوم امس (الثلاثاء) الى مركز أمن المنامة لاخذ تعهداتهم بالامتثال لاوامر رئيس الوزراء، والا تعرضت مآتمهم ومساجدهم للغلق. جاء ذلك في الوقت الذي وجهت فيه اتهامات دولية لحكومة البحرين بقمعها الحريات الدينية على نطاق واسع. وتجدر الاشارة الى ان عددا من المآتم والمساجد ما يزال مغلقا بقرار من رئيس الوزراء شخصيا.

● وعلم من جهات حكومية ان هناك توجيهات رسمية لبعض الكتاب والصحافيين للافراط في الاشادة بلجنة حقوق الانسان التي شكلت بأمر اميري من اعضاء مجلس الشورى المعينين. وقد نشرت في الصحافة المحلية وغيرها مقالات تسعى لاضفاء شرعية اللجنة النابعة عن مجلس غير شرعي، وذلك بطرح اقتراحات واسعة وتمجيد غير محدود بقرار تشكيلها. هذا في الوقت الذي لم تستطع فيه اللجنة ان تحقق انجازا واحدا منذ تشكيلها. وكانت هناك دعوات موجهة لهذه اللجنة لتحديد موقفها من ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله باعتبارهم معذبين مشهورين. كما كان متوقعا منها ان تلزم رئيس الوزراء – لو كانت لجنة حقيقية لحقوق الانسان – بالعمل وفق معاهدة منع التعذيب التي وقعت عليها حكومته العام الماضي لمنع صدور قرارات دولية تدينها. وقد فشلت اللجنة في اللجنة في القيام بشيء من ذلك.

● ومن جهة اخرى وقعت ثماني منظمات اسلامية عديدة في الدنمارك عريضة تطالب حكومة البحرين بالاصلاح السياسي والدستوري، واطلاق سراح جميع سجناء الرأي والضمير في الدنمارك، ملتقى الحوار بين الاديان، منظمة الشباب المسلم، اتحاد الشبيبة الدنماركية، تجمع الاقليات القومية والعرقية، اللجنة الدنماركية للاقليات العرقية ولجنة الدفاع عن الحريات.

● وعلى صعيد آخر كرر وزير العمل البحريني ادعاءه بعدم وجود مشكلة بطالة في البحرين، وقدم نسبة للبطالة تختلف اختلافا كبيرا عن النسب التي تؤكدها جهات دولية مختصة. فقد قال في حوار تلفزيوني بثه تلفزيون البحرين الرسمي ان نسبة البطالة لا تتعدى ٢,٤ بالمائة. بينما تقول وحدة المعلومات بمؤسسة «الايكونوميست» البريطانية ان نسبة البطالة تتجاوز الـ ١٥ بالمائة. وتضيف النشرة في عددها الاخير للفترة ١ – ١٥ يناير ٢٠٠٠: «سوف تستمر البحرين في اتخاذ اجراءات اقتصادية أقل صرامة وذلك من اجل جذب المستثمرين.ولكن الجمود السياسي المحلي والخلاف الحدودي مع قطر وتصاعد البطالة ستبقى قضايا خلافية امام حاكم البحرين». وانتهت الى القول: «ان الامير الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، لم يكشف بعد عن برنامجه لعلاج المشاكل السياسية العالقة».

● وفي لندن، نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح بعنوان: «ملاحظات على اهداف لجنة حقوق الانسان البحرينية: الاندماج في النظام الدولي يقتضي تعزيز حكم القانون في الداخل». وجاء في المقال ربط بين الاعلان العالمي لحقوق الانسان ودستور دولة البحرين الذي علق العمل بأهم مواده قبل ربع قرن. ابتدأ المقال بالتأكيد على وحدة المعارضة قائلا: «ان المعارضة البحرينية على مستوى الوعي والادراك لمسؤولياتها النضالية السلمية تحظى بالاحترام والتقدير امام جماهيها وامام العالم، وانها معارضة موحدة ومتكاملة داخليا وخارجيا، وانها جزء لا يتجزأ من بعضها البعض ازاء المطالب الدستورية المتمثلة في عودة الحياة البرلمانية التي انتهكتها السلطة بحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ ولا زال الانتهاك قائما». وسعى الكاتب للتقريب بين القيم الاسلامية وقيم حقوق الانسان العالمية قائلا ان مباديء الاسلام تقر: عدم قتل النفس المحرمة الا بالحق، لا إكراه في الدين، حرمة البيوت، حق اللجوء السياسي، حق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، وهي جميعا مقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ثم تطرق الاستاذ صباح الى ما يقال عن مفهوم العائلة الواحدة في البحرين قائلا: «اني لا أرى فيها الا مجرد شعار دعائي... ان «العائلة الواحدة» لا تلقي بأي فئة من افرادها عرض الشارع ولا في المعتقلات والسجون وتذيقهم فنون العذاب، ولا تشردهم خارج اوطانهم في شتى بقاع العالم يتسولون لقمة العيش وعلاج انفسهم وافراد عائلاتهم اذا مرضوا». وانتهى الكاتب الى القول: «ان بناء الدولة ذات العائلة الواحدة يقوم على اساس المجتمع المدني المبني على النظام الدستوري والقانوني وبانتخابات حرة شريفة واحترام حقوق الانسان. ولاننا نتطلع الى الاندماج في النظام الدولي، فان هذا يقتضي منا اولا تعزيز حكم القانون في الداخل، والتلاحم مع قوى الشعب وحماية مختلف القوى الاجتماعية وترسيخ الديمقراطية الدستورية وبناء اقتصاد قوي يعتمد على ابناء الشعب بدون تمييز لا على مرتزقة استهلاكية غير منتجين يعملون على تفتيت التركيبة السكانية، وسلب لقمة العيش من افواه ابناء الوطن».

### ١٨ فبراير

**اعتبر المراقبون والسياسيون استمرار اعتماد آل خليفة على الاجانب في كل المجالات خصوصا عندما يستهدفون ابناء البحرين مؤشرا على الثقة المفقودة بين العائلة الحاكمة والشعب. وقد صدرت مؤخرا في لندن نشرة من اربع صفحات لتلميع صورة نظام القمع البحريني امام البريطانيين. وتصدر هذه النشرة عن جهات اجنبية لا تعرف شيئا عن البلاد وتكتفي بنشر ما يقدمه جهاز التعذيب لها. ويعتقد ان لها اتصالا مباشرا مع ذلك الجهاز القمعي الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وجاء صدور هذه النشرة التي ذكرت مصادر مطلعة ان اصدارها يكلف شعب البحرين آلاف الجنيهات بعد فشل نشرة اخرى كانت تصدر تحت اشراف الجهة نفسها. وعلق مراقبون على هذه الاصدارات بالقول انها تعكس ضعف النظام وفشله في الحصول على من يدافع عن ارهابه وقمعه من بين ابناء البحرين. واضاف هؤلاء انه بالرغم من اصدار هذه النشرات الباهظة التكاليف فقد فشلت في منع صدور قرارات الشجب والاستنكار للسياسات القمعية للحكومة، ولم يعبأ بها احد ممن هم في موقع التأثير. يضاف الى ذلك ان جهاز التعذيب وسّع انشطته في العاصمة البريطانية بهدف قمع المعارضة، واصبح يعتمد على جهات اجنبية عديدة من بينها جهاز الموساد الاسرائيلي، ولكنه فشل حتى الآن في اخماد الاصوات المطالبة بالاصلاح والمستنكرة لسياسات القمع والتعذيب.**

● في تحد متواصل للرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية الدولية يواصل جهاز التعذيب اعتداءاته على ابناء البحرين. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم امس الاول (الاربعاء ١٦ فبراير) من منطقة الدراز الشاب السيد جلال السيد علوي السيد احمد، ١٩. وهو طالب بجامعة البحرين. وجاء الاعتقال خلال عدوان وحشي قام به المعتدون من جهاز التعذيب على منزل المواطن المذكور حيث رُوع الاطفال والنساء بوحشية، وعبث المعتدون بمحتويات المنزل وصادروا ممتلكات الشاب ومن بينها جهاز كومبيوتره الشخصي وحسب المعلومات التي توفرت عنه منذ اعتقاله، فقد تعرض لتعذيب وحشي بتهمة المشاركة في الحركة الدستورية وانه يرزح الآن في غرف التعذيب بمركز شرطة مدينة عيسى.

● وفي الساعات الاولى من يوم الثلاثاء الماضي اعتقل الشاب حيدر سلمان حيدر من منطقة البلاد القديم، واخذ الى غرف التعذيب بمركز الخميس. وهناك خشية كبيرة على حياته خصوصا ان المركز المذكور يخضع لادارة خالد الوزان، المعروف بوحشيته في التعذيب واعتداءاته على المعتقلين. وهو الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي بتعذيبه حتى الموت.

● وتواصلت حملات الشجب والاستنكار ضد استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته بالرغم من مرور اكثر من اربعة اعوام على اعتقالهم بدون تهمة او محاكمة. وذكرت مصادر مطلعة ان النظام سوف يرغم على تحريك قضيتهم قبل توجه وفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة الى البلاد في شهر اكتوبر المقبل. فقد انتهك النظام حتى قوانينه القمعية مثل قانون امن الدولة الذي يطالب الحكومة باطلاق سراح اي معتقل في اليوم الاخير من السنوات الثلاث

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠٠

● وتوفرت لدى المعارضة ادلة دامغة على ان جهاز التعذيب تدخل بشكل غير مشروع لمنع وفد اللجنة الدولية للصليب الاحمر من مقابلة عدد من السجناء، وذلك في محاولة لاخفاء آثار التعذيب. واكد عدد من السجناء ان المعذبين نقلوهم من زنزاناتهم الى اماكن اخرى خلال زيارات وفد الصليب الاحمر الى السجون، وان ذلك قد حدث مرات عديدة خلال السنوات الاربع الماضية، الامر الذي يعتبر بادرة خطيرة. وطالبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر التحقيق في ذلك، وقالت ان هناك شهودا عديدين في هذا المجال. وحرص المعذبون على اخفاء جرائمهم بمنع وفد منظمة العفو الدولية من مقابلة اي مواطن خلال الزيارة الاولى التي قام بها الوفد الى البلاد في الصيف الماضي.

## ٢١ فبراير

● مع تلاشي الآمال في انفتاح حقيقي من جانب العائلة الخليفية الحاكمة على شعب البحرين ازداد التوتر السياسي في الاوساط الشعبية مؤخرا، ولوحظ عدد من الاعمال الاحتجاجية في عدد من المناطق. فقد شوهد في اليومين الماضيين عدد من الحرائق الاحتجاجية الصغيرة على شارع البديع العام. وانتشرت هذه الحرائق امام مداخل المناطق الواقعة بين كرانة والديه وكذلك بالقرب من السنابس. وتكثفت في الوقت نفسه كتابة الشعارات الوطنية بتلك المناطق. ففي منطقة القدم كان من بين الشعارات: «لا نريد صلحا مع اسرائيل». اما في منطقة كرانة فكان من بين شعاراتها: «لا نقبل اي علاقة دبلوماسية مع العدو الصهيوني، حسنوا علاقاتكم معنا اولا وانتبهوا لمطالب الشعب»، «هذه مطالبنا: عدل ودستور وحرية»، «لا تنازل مهما كلفنا الصمود، أرواحنا على الأكف». «لماذا الحكومة تحاور اسرائيل ولا تحاورنا». جاء ذلك في ضوء تصريحات ولي العهد الذي قال فيها ان عائلته تخطو خطوتين تجاه «اسرائيل» مقابل كل خطوة من جانبها.

● وما يزال القلق يساور المواطنين بعد صدور قرار من رئيس الوزراء بتضييق الخناق على اماكن العبادة وتقليص فعالياتها. وكان احمد منصور العالي، رئيس دائرة الاوقاف الجعفرية قد قدم لرؤساء المآتم بالمنامة اوامر رئيس الوزراء ضد المآتم والمساجد وذلك في اجتماع عقده معهم يوم الثلاثاء الماضي، وطلب منهم الالتزام بها. واعتبر المواطنون تلك القرارات انتهاكا لدستور البلاد الذي ينص على حرية ممارسة الشعائر الدينية وفق العادات المرعية. وعرف رئيس الوزراء بسياساته التي تستهدف كل فعالية شعبية يحضرها المواطنون باعداد كبيرة. وتجدر الاشارة الى انه منع عقد ندوة حول حقوق الانسان قبل حوالي شهرين في اعقاب ندوة عقدت بنادي الخريجين حول مجلس الشورى تحولت الى استفتاء شعبي ضد نظام حكمه التعسفي، وأحرجت العائلة الحاكمة كثيرا خصوصا ان عددا من السفراء العرب كان حاضرا في تلك الندوة.

**يساور الجهات الحقوقية قلق كبير بعد ان تأكد ان الحكومة تسعى لتوجيه لجنة حقوق الانسان لممارسة دور سياسي يتمثل بدعم الحكومة والدفاع عن سياسات التعذيب التي تمارسها. وقد علم ان سمير رجب، رئيس اللجنة، امتثل لطلب من جهاز التعذيب بعقد اجتماع للجنة حضره مسؤولون من وزارتي الخارجية وجهاز التعذيب لمناقشة دور اللجنة في الدفاع عن جهاز هندرسون خلال الدورة المقبلة للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي ستبدأ في الاسبوع الاول من الشهر المقبل. وذكرت المصادر ان من بين الذين حضروا الاجتماع كلا من عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وغازي القصيبي وسلمان الزياني وغسان شيخوه. وتعهد هؤلاء بان يستغلوا عضوية البحرين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة لاقناع الاجهزة المعنية بالاعتراف باللجنة كمنظمة غير حكومية. ورأى حقوقيون دوليون ان هذا الاستغلال للمواقع الرسمية يكشف خطط الحكومة لتجاوز الشجب الدولي ليس باصلاح الوضع بل بالالتفاف غير الاخلاقي على ذلك الشجب.**

● وعلى صعيد آخر لوحظ ان ايان هندرسون ما يزال يمارس دوره بجهاز التعذيب كـ «مستشار» لوزير الداخلية. وشوهد الاسبوع الماضي وهو يقل على يسار وزير الداخلية في حفل تكريم لضباط وزارة الداخلية. وهناك الآن مطالبة دولية لحكومة البحرين ان تترجم توقيعها على معاهدة منع التعذيب بمحاكمة المسؤولين عن ممارسة التعذيب بحق المواطنين، وفي مقدمتهم ايان هندرسون. وفي ضوء التحقيق الذي تجريه الشرطة البريطانية في ملف هندرسون بتهم ممارسة التعذيب، ناشدت المعارضة مجددا وبشكل قوي جميع ضحايا التعذيب تقديم افاداتهم المفصلة عن معاناتهم في السجون. وقالت انها، في ضوء الكم الهائل من الافادات التي استلمتها في الاسابيع الاخيرة، فانها تدرس إمكان اصدار «موسوعة التعذيب في البحرين»، لتبقى معاناة ابناء البحرين على ايدي النظام الظالم وثيقة تاريخية تدين رئيس الوزراء بشكل خاص، لانه هو الذي دشن عهد التعذيب في البلاد واستقدم الاجانب للفتك بأبناء البحرين بوحشية لم تعرفها البلاد من قبل.

## ٢٣ فبراير

● يسود المواطنين شعور بالقلق الكبير على حياة المواطن محمد الملا حسن سهوان اثر تسرب انباء من غرف التعذيب بان حياته في خطر لاسباب غير معروفة. وذكرت الانباء الواردة من السجن ان هذا الشاب الذي أصدرت محكمة امن الدولة الجائرة حكما ظالما بسجنه خمسة عشر عاما اختفى من سجن جو قبل بضعة ايام ولم يعرف احد عن مصيره شيء بعد. وذكرت تقارير مطلعة انه شوهد قبل اختفاء اثره وهو يعاني من كسور في يديه ورجليه وان عناصر جهاز التعذيب كانوا يعاملونه بوحشية متناهية. ووجهت المعارضة نداء الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالبحث عن هذا الشاب في غرف التعذيب والاطمئنان على سلامته، خصوصا ان عائلته تشعر بالقلق الكبير على حياته. واكدت التقارير ان جهاز التعذيب ما يزال يمارس التعذيب على اوسع نطاق برغم توقيع الحكومة على معاهدة منع التعذيب. وتطالب منظمات حقوقية دولية حكومة البحرين بالالتزام ببنود تلك الاتفاقية ومنها التحقيق في حوادث التعذيب واعتقال من يمارسه. وفشلت الحكومة حتى الآن في اتخاذ اية خطوة لاعتقال ايان هندرسون او عادل فليفل على وجه الخصوص برغم تواتر الانباء والتقارير على ممارستهما غير المحدودة للتعذيب بحق ابناء البحرين.

● في تطور خطير بدأت قوات القمع في اطلاق النار على من يكتب الشعارات الوطنية على الجدران. ففي الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي سمع دوي طلقات نارية بمنطقة اسكان السنابس، وشعر المواطنون بالفزع...

عددا من المواطنين الناشطين في مجال المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد واحترام حقوق الانسان كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم باسلوب سلمي بكتابة الشعارات على الحيطان. وتمنع الحكومة المواطنين (الا في بعض الحالات الخاصة جدا ولاغراض دعائية بحتة) من التطرق لهذه القضايا مدّعية انها تهدد امن الدولة. وشاهد المواطنون شعارات كثيرة تؤكد المطالب الدستورية.

● ومن جهة اخرى عمت حالة من الغضب الشعبي منطقة السنابس بعد ان تعرضت مواطنتان لاعتداء من قبل عناصر قوات الامن كانت تجوب شوارع المنطقة. فعندما كانت المواطنتان في طريقهما من احدى البرادات اوقفتهما سيارة تابعة لجهاز هندرسون وبدأ عملاؤه يتحرشون بهما. فما كان منهما الا ان صرختا بصوت عال، فهرع المواطنون للدفاع عنهما ولاذ عملاء هندرسون بالفرار. وبرغم الاحتجاجات الشعبية فقد رفض رئيس الوزراء اجراء اي تحقيق في هذه الجريمة. وعلى صعيد آخر ما يزال مصير المواطن فاضل العجمي الذي سلمته حكومة الكويت الى البحرين الشهر الماضي مجهولا، ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي. ورفضت الحكومة الافصاح عن اسباب اعتقاله او مكان احتجازه وما اذا كان هناك اية تهمة موجهة اليه. وكانت حكومة الكويت قد قامت بتسليم عدد من المواطنين البحرينيين الى جهازالتعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون بدون اي مبرر.

● وكانت منظمة العفو الدولية قد عقدت مؤتمرا صغيرا في الكويت حول حقوق الانسان، وهو اول مؤتمر تعقده المنظمة في دولة خليجية. وناقش المؤتمر مفاهيم حقوق الانسان العالمية بدون ان يتطرق لاوضاع حقوق الانسان في دول الخليج. واقترح المشاركون تنظيم دورات لتدريب الكوادر الخليجية على مفاهيم حقوق الانسان لكي يمكن التعاطي مع هذا الموضوع الحيوي بوعي وادراك. وكان وفد من المنظمة قد زار كلا من الكويت ودولة الامارات العربية لمتابعة اوضاع حقوق الانسان فيهما.

● وفي جنيف أعرب حقوقيون دوليون عن قلقهم البليغ بسبب تلكؤ حكومة البحرين السماح لوفد من فريق العمل للاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة بزيارة البلاد في شهر اكتوبر المقبل. وكانت الحكومة قد تعهدت امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالسماح للوفد بزيارة غرف التعذيب العام الماضي ولكنها مارست ضغوطا كبيرة على الامم المتحدة لتأجيل الزيارة عاما كاملا. ومع اقتراب ذلك الموعد لاحظ المعنيون بالامم المتحدة تراجعا واضحا من قبل حكومة البحرين ازاء السماح للوفد بزيارة البلاد. واعربت جهات حقوقية عن شكها الكبير في مواقف الحكومة وحقيقة نواياها، ولكنها تعهدت بمواصلة الضغط عليها لانهاء تلكؤها.

## ٢٥ فبراير

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT ومقرها جنيف، بيانا حول الاعتقالات التعسفية التي حدثت مؤخرا في البحرين. وجاء في البيان ما يلي: «علمت الامانة العامة للمنظمة عن طريق منظمة حقوق الانسان في البحرين بالاعتقال التعسفي كما يبدو لطالب واعتقال سبعة آخرين في البحرين والخشية من تعذيبهم . وهؤلاء هم: السيد جلال علوي احمد، حسن السقاي، زهير الساحر، السيد حسين، حسين درويش، والسيد حسن عدنان. وطبقا للمعلومات التي استلمت ففي ١٦ فبراير ٢٠٠٠ اعتقلت قوات الامن السيد جلال علوي احمد، ١٩ سنة، وهو طالب بجامعة البحرني. ونقل ان قوات الامن اعتدت على منزله عند الفجر، واعتقلته واخذت كومبيوتره وممتلكات شخصية اخرى. وعندما استفهمت العائلة عن مصيره لدى مركز شرطة البديع اخبروا بعدم معرفة اي شيء عنه لان مركز شرطة مدينة عيسى هو الذي اعتقله. ولا يعرف شيء عن سبب اعتقاله ...». وفي مناطق اخرى اعتقل في مساء الاثنين ١٤ فبراير ٢٠٠٠ من منطقة الديه كل من حسن السقاي، ٢٣، زهير الساحر، ٢٠، مع شخصين آخرين. واخذ الجميع الى مركز شرطة الخميس، ولم يقدم اي سبب لاعتقالهم. ونقل كذلك ان اعتقالات اخرى تمت في الديه وكرزكان. ومن هؤلاء: السيد حسين وحسين درويش، ٢٣، السيد وحسن عدنان، ٢٥. وهناك خوف من تعرضهم للتعذيب والاستفزاز. ان الامانة العامة للمنظمة قلقة جدا بشأن اوضاعهم الجسدية والنفسية». وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على المحافظة على سلامة هؤلاء الاشخاص جسديا ونفسيا، واطلاق سراحهم في غياب تهمة قانونية ضدهم، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الانسان». ومن جهة اخرى طالبت بعض الجهات الحقوقية والسياسية وزارة الخارجية البريطانية بطرح عدد من القضايا مع ولي عهد البحرين، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، الذي يزور بريطانيا رسميا الاسبوع المقبل. ومن القضايا التي تشغل بال هذه الجهات: استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب، استمرار المحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة، تأجيل حكومة البحرين المتواصل وبأساليب ملتوية لزيارة وفد مجموعة العمل للاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة، وعدم استجابة حكومة البحرين لطلبات مقدمة من المقررين الخاصين حول القتل خارج اطار القانون والتعذيب، بزيارة البحرين. ولفت احد المدافعين عن حقوق الانسان في البحرين نظر الحكومة البريطانية الى قرار الاتحاد البرلماني الدولي في ١٩٧٦ بطرد البحرين من عضويته في اثر حل المجلس الوطني، وقال انه طبقا لسياسة وزارة الخارجية بحكومة حزب العمال فان من مهماتها: «نشر قيم حقوق الانسان والحريات المدنية والديمقراطية التي نريدها لانفسنا».

● وعلى صعيد آخر فشلت المنظمة التي شكلت بمجلس الشورى لحقوق الانسان في تحقيق اي انجاز منذ تشكيلها قبل اربعة شهور. وفي محاولة لتضليل المواطنين واسكاتهم، اوعزت وزارة الداخلية للصحافة الرسمية بالكتابة حول اللجنة بشكل مستمر والمبالغة في وصف اهميتها ودورها، في الوقت الذي اتضح فيه ان رئيسها، سمير رجب، يستلم التعليمات حول ادارتها وانشطتها من «جهات عليا»، وان على اعضائها تنفيذ تلك التعليمات. ولوحظ انه حتى هذه اللحظة لم يتطرق اي مقال كتب حولها الى اي دور مرتقب لها في المجالات الاساسية المعروفة للمنظمات الحقوقية الدولية. فمثلا لم تكتب كلمة واحدة حول اي دور لها للتعاطي مع اهم هموم ابناء البحرين مثل التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري والقتل خارج اطار القانون. ولم يتطرق اي من مسؤوليها الى الاشارة الى موقف المنظمة من رموز التعذيب مثل ايان هندرسون ودونالد برايان وديفيد داربي وعادل فليفل وعبد العزيز عطية الله. كما فشلت المنظمة في طرح موقف واضح، لو كانت فعلا منظمة حقوقية مستقلة ومحترفة، حول التحقيق الدولي في ملف التعذيب لهندرسون.

● بالاضافة لذلك لم تتطرق هذه المنظمة الرسمية حتى الآن لاستمرار اعتقال الرموز السياسيين الذين يقضون عامهم الخامس وراء القضبان بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش وبقية ابناء البحرين المأسورين

# يا سموّ الامير: انتهى الانفتاح قبل ان يبدأ

مضى عليّ يا حاكم البلاد اكثر من خمسة اعوام وراء قضبان سجونك، فهل يرضيك ذلك؟ ومنذ ان اعتقلني جلاوزة عمّك رأيت في تلك السجون من المصائب والاهوال ما يشيب له رأس الرضيع، حتى لتخيّلت نفسي أشاهد فيلما عن الجحيم وزبانيتها. زرافات من الاطفال يؤتى بهم وثيابهم المخضبة بالدماء توحي بما حدث لهم في غرف التعذيب. سؤال اليك يا سمو الامير: هل أنت الذي أمرت القتلة بفعل ما فعلوا؟ جمعتني احدى الزنزانات مع سجين قضى اكثر خمسة عشر عاما وراء القضبان بتهمة واهية، وحكى لي جانبا من قصة التعذيب الطويلة التي عاشها، فكان في ذلك سلوتي. فقد كنت أظن ان معاناتي الشخصية بين ايدي السفاحين وحيدة نوعها، ولكنني اعرف اليوم انها ليست كذلك. قضيت الاسابيع الاولى متنقلا بين غرف التعذيب، يستقبلني فليفل بشتم أصلي وفصلي وسبّ دِيني ومعتقداتي وتعليقي كالدجاجة، ويودّعني الوزان بعد ان يشبعني تعذيبا. وقبلهما لم أنس ما فعله البريطاني برايان، عندما أوقفني اسبوعا كاملا على رجليّ ومنعني من الجلوس لحظة. أتعرف يا حاكم البحرين معنى ان تقف على رجليك حتى يتخثر الدم فيهما وتنتقل آلام الدنيا اليهما، ويفرض عليك قضاء حاجتك واقفا في مكانك.

سمعت ذات يوم ان عددا من النساء تم أسرهن وجيء بهن الى غرف التعذيب. وعرفت لاحقا انهن عوملن معاملة السبايا وكأنهن خارجات عن الملة. أهكذا تتعامل عائلتك مع ابناء البحرين؟ وسمعت من عائلتي عندما زارتني في المرة الاخيرة انك تتحدث عن «العائلة الواحدة» فشهقت من الالم والحسرة واليأس. أية عائلة هذه التي ترمي بأبنائها في مخالب الوحوش وتطردهم من ارضهم وديارهم ليصبحوا غرباء يبحثون عن ملاذ آمن. وسمعت وانا في قيودي ان وزير خارجيتكم مارس ضغوطا كبيرة لمنع الحكومات الغربية من اعطاء حق اللجوء السياسي للاجئين البحرينيين على اراضيها. فقلت في نفسي: سبحان الله، ألا يخجل هؤلاء من انفسهم؟ ألم يعد لهم منطق؟ فكيف يطرد مواطنيه ثم يطالب الآخرين بعدم إيوائهم؟

التقيت في الزنزانات مع عدد لا يحصى من الابرياء الذين سيقوا ظلما الى زنزانات نظامك، ووصل الى مسامعي عبر قنوات خاصة انك «عفوت» عن بعض المعتقلين الابرياء، وكنت اعتقد انك سوف تقدم باسم العائلة الحاكمة، اعتذارا رسميا لهؤلاء المظلومين بعد ان انتهكت حقوقهم ووطأ المرتزقة على كرامتهم. فبعد ايام قليلة من رحيل والدك عن هذه الدنيا تناهى الى سمعي انك تنتمي الى جيل مختلف عنه، وانك تبحث عن حل حقيقي للمشكلة السياسية، فزاد طمعي في مغادرة السجن على يديك. ولكنني، ومعي الآخرون، فوجئنا بان ذلك «العفو» لم يشمل سوى بعض من انهى فترة سجنه او بعض المعتقلين بدون تهمة او محاكمة. فهل هذا هو «العفو» و «المصالحة» و «العهد الجديد»؟ ولكنني سمعت مؤخرا ان الدائرة بدأت تدور حول اركان التعذيب، وان كبيرهم اصبح محاصرا بالتحقيق الدولي في ملفه لارتكابه جرائم ضد الانسانية. وانني واثق ان الله سوف ينتصر لعباده المظلومين في هذه الدنيا.

رأيت اجسادا مهشمة وهي تقاد عبر العنابر الى غرف التعذيب، وبصحبتها ممثلو عائلتك الذين أوكلت اليهم مهمة «أمن البلاد». كانت جراحها تتكلم بلغة الدم القاني، وملامح وجوهها تعبر عن مآس تفوق التصور. انه عالم تمتزج فيه الآلام بالآمال، ويلتقي فيه الماضي بالمستقبل. وبرغم ظلمة الزنزانات فان إيمان المعتقلين يضيء جوانبه فلكأنه مكان للعبادة. تعرّف ابناء اوال على السجن ليس وراء القضبان فحسب بل حتى في شوارع بلادهم المحتلة من الاجانب. فهم يرون من بين مهماتهم المقدسة تطهير البلاد من دنس اولئك المرتزقة والاقتصاص للمظلوم من الظالم. ليس حلما يعيشونه ولكنه قدرٌ محتوم للصابرين والمظلومين. كان بودنا ان نتعايش معكم على هذه الارض فأبيتم الا إبادتنا، وهيهات ان يكون ذلك ولو على رقابنا. جراحات الاجساد المهشمة تتحدث بلغة عنيدة لا تقبل المساومة ولا تلعق الجراح النازفة، وخلجات الالسنة الممنوعة من الكلام تنبيء الجميع بغد قادم عن قريب. وفي نهاية كل عنبر فتحة يضيء منها نور المستقبل ليصنع لاوال مجدا جديدا من تلك الدماء النازفة والجراح المفتوحة.

يا سمو الامير: توسمنا فيك خيرا، ولعله كان خيالا، وهل للمحاصر سوى التشبث بالخيال؟ لكن عندما سمعنا نجلك يتحدث بلغة تختلف عما سمعه الناس منك، وحين تراجع الاصلاح واستمر القمع ظننا ان «عهد الانفتاح» وُئد في مهده، وان قوى الشر التي يقودها رئيس الوزراء أعلنت نهاية ذلك العهد الوجيز. ليس ذلك امرا محزنا لي ولأمثالي القابعين في الزنزانات لاننا لم نصدق ان هناك عهد انفتاح ما دامت قوى الشر تحكم البلاد. لست محبطا، ولكنني اقول لك ان عهدك لن يدوم طويلا اذا بقي في بلادنا مظلومون يئنون تحت سياط الجلادين والقتلة. ومع غياب مؤشرات الانفتاح والاصلاح فانا متفائلون بثورة كبرى تجتاح اركان ا لاستبداد والظلام والارهاب السلطوي، وهي قادمة بعون الله، ولتعلم انها لو دامت لغيرك لما آلت اليك.

## أيها الطاغوت فارحل

عهدك الاسود كابوس عليا ... في أوال كان ليلا سرمديا
أفل النجم حزينا يائسا ... وانبرى الافق ظلاما أبديا
وهوى البدر احتجاجا في الثرى ... يحضن الترب شموخا نرجسيا
لم يعد في أرضنا غير البلا ... يقتل الخير ويغتال الثريا
عبدك الظالم قد عذبني ... وبقيد القمع أدمى معصميا
طالما في محنتي ناجيته ... فحكى كل خفاياه إليا
قالها ثم انحنى معتذرا ... يطلب الغفران والعفو مليا
وغدا يشكو ويبكي آسفا ... من نظام لم يكن يوما سويا
آه من عمري قد ضيعته ... في عذاب الناس صبحا وعشيا
حسبنا يا شعبنا أنا هنا ... نتحدى اليوم جلادا بغيّا

أيها الصوت الذي ما زال حيا ... ردد الشعر لسانا عربيا
واطرق الباب عنيدا ثائرا ... ان خلف الباب عملاقا أبيا
قل له أهزوجة رنانة ... فسيحكي للورى سرا خفيا
سوف يروي قصة الطفل الذي ... ما انحنى يوما وما زال قويا
هاتفا باسم جموع نهضت ... تكتب التاريخ سفرا أزليا
حاولوا التفريق لكن أدركوا ... ان في كل زقاق وطنيا
يحمل الراية لا يصغي لهم ... ويرى للشعب حقا أبديا
عارفا رغم دعاوى كاذب ... ان في البحرين حكما قبليا
قائلا للارض يا خير الثرى ... هاك روحي وفؤادي ويديا
وامنحيني تربتي حريتي ... فلقد أعطيتك العمر وفيا
وخذي حبي لمن في قيده ... يتباهي يرفع الرأس أبيا
أيها الطاغوت فارحل اننا ... قد رفضناك نظاما دمويا

## صراع سياسي مفتوح في العواصم - التتمة من ص ١

الامير وعمه رئيس الوزراء، وان الامير مكتوف الايدي، ولكن الوقائع لا تؤيد هذه الحقائق الا في جانب واحد، وهو ان رئيس الوزراء يعادي كل ما هو دستوري وانساني وديمقراطي ولا يؤمن الا بلغة القهر والاستعباد والاستقواء بالاجانب. ولكن لماذا يطلق ولي العهد، نجل الامير، تصريحات معادية للمواطنين البحرينيين المنفيين؟ هل من اللباقة ان يؤكد استعداده لان يخطو خطوتين تجاه «اسرائيل» اذا خطت خطوة واحدة تجاهه بينما يرفض ان يتحرك شبرا نحو ابناء البحرين اذا تحركوا له ميلا واحدا؟ ألم توقف المعارضة احتجاجاتها بعد وفاة الامير السابق لاعطاء الامير الحالي فرصة للاصلاح؟ هل يجوز ان يبقى رموز الشعب والمعبرون عن مطالبه في السجن بعد مرور اكثر من اربعة اعوام من سجنهم بدون تهمة او محاكمة؟

ازاء هذه الحقائق مجتمعة، يبقى القول ان النظام الحاكم في البحرين يمارس سياسات تضطر الشعب للاستمرار في الاحتجاج ورفض التطبيع معه. اما على صعيد الخارج فبدلا من ان يبادر الحاكم الجديد لفتح حوار جاد مع المعارضة فقد ضاعف الموازنات التي اعدها لمواجهة انشطة المعارضة في الخارج. وهناك الآن غطاء منظمات وهمية. واثبتت هذه الخلايا انها اعجز من ان تقدم لحكومة البحرين شيئا سوى مطالبتها بالمزيد من الاموال لهدرها في انشطة هابطة تضر الحكومة اكثر مما تفيدها. اما المعارضة فهي تتحرك بدافع الضمير وحب الخير والدفاع عن المظلومين والمطالبة بالحقوق المشروعة، ولذلك تلقى نداءاتها اصداء طيبة في الدوائر الانسانية وعلى المنابر الحرة في كل مكان. ومع توسيع دائرة الابعاد القسري تعددت مواقع المعارضة في العالم واصبح كل موقع منطلقا للمزيد من العمل السياسي والاعلامي ضد نظام الاستبداد الذي يمثله رئيس الوزراء. وهذه الانشطة سوف تتصاعد - بعون الله - يوما بعد آخر لانها تعبر عن مشاعر الامة وطموحاتها، وتتحدث عن آلامها وقضاياها. وفي هذا الاطار فليس هناك أفق للتراجع او الاستسلام لجهاز التعذيب وعناصر القمع ورموز الاستبداد. واذا كان هنرسون قد دخل قائمة المطلوبين للعدالة الدولية بتهم تتعلق بارتكابهم جرائم ضد الانسانية، فان قائمة المطلوبين سوف تطول كلما كثر عدد ضحايا التعذيب في البحرين. في الحرب الاعلامية والسياسية المفتوحة يمارس كل طرف دوره، وبعد خمسة اعوام من الكفاح الواسع لم يعد هناك مجال للمساومة على المطالب او التراجع عن المواقف البطولية والتحررية. مطلوب من النظام درس عميق في السياسة والتسامح والحوار والتفاهم، وما لم يفعل ذلك فسوف يبقى منبوذا ومكروها، وسوف يواجه مصيرا غير محمود باذن الله تعالى.